

الخصائص البنيوية للأسرة في جنوب الأردن - دراسة ميدانية للواء عي

سليم القيسي و أحمد العموش

قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن

المستخلص . تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الخصائص البنيوية للأسرة في لواء عي في جنوب الأردن، وتهدف إلى بيان نمط الأسرة والزواج وظاهرة تعدد الزوجات وسن الزواج والخصوبة والسلطة داخل الأسرة وطرق حل الخلافات العائلية .

لقد شملت الدراسة (٢٥٠) أسرة تضم مجموعها (١٩٠٧) من الأفراد، اختيروا على أساس العينة العشوائية، وكانت وحدة التحليل أرباب الأسر .

ولقد بينت الدراسة أن غالبية أرباب الأسر في اللواء كانوا من الذكور، ومن ذوي المستوى التعليمي المتدني، وتتسم الأسرة بكبر الحجم ويسود بينهم نمط الزواج الداخلي .

ولقد أظهرت الدراسة أن هناك تغييراً في الخصائص البنيوية للأسرة في جنوب الأردن كتحويل نمط الأسرة من الممتد إلى النووي، وظهور اتجاهات إيجابية نحو الزواج الخارجي، وتعليم البنات، وارتفاع سن الزواج، وتراجع سلطة الأب .

كذلك بينت الدراسة أن هناك مشكلات اجتماعية تعاني منها الأسرة

في جنوب الأردن كتعدد الزوجات ، والطلاق ، والأمية بين أرباب
الأسر .

مقدمة

إن الدراسات التحليلية لموضوع الأسرة وسلوكياتها والتي تم إنجازها على المستوى العالمي والعربي والأردني قدّمت الكثير من البيانات والمفاهيم المحددة من خلال استخدام المناهج البحثية المتنوعة وخاصة المنهج الأمبريقي ، مما أدى إلى إغناء علم الاجتماع العائلي بكثير من المفاهيم والقضايا والنظريات إلى حد ما والتي ساعدت على فهم أفضل للنظام العائلي .

ونتيجة لعملية التغير السريع الذي تشهده المجتمعات الإنسانية عامة ، ولكون المعرفة تتصف بأنها تراكمية ، فإن علم الاجتماع العائلي كغيره من الميادين العلمية بحاجة إلى الاستمرارية في إجراء الدراسات والبحوث لمواكبة التغيرات والتحويلات في النظم والبنى الاجتماعية ولا سيما فيما يتعلق بموضوع الأسرة ، لذا تعدّ دراسة الخصائص البنيوية للأسرة في جنوب الأردن مساهمة في رفق علم الاجتماع العائلي ببعض المعلومات ذات العلاقة بخصائص الأسرة في المجتمع الأردني وبالتحديد في جنوب الأردن وتحقيق مبدأ التواصل في إجراء الدراسات ذات العلاقة بموضوع العائلة . كون هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في جنوب الأردن .

فهذه الدراسة بمثابة مساهمة يستفيد منها الباحث الاجتماعي في مجال العائلة للتعرف على الخصائص الاجتماعية للأسرة الأردنية ، وذلك لمحاولة التعرف على أوجه الاختلاف والتشابه بين الأسرة الأردنية في جنوب الأردن والأسرة الأردنية في مواقع أخرى ضمن المجتمع الأردني مما يحقق إمكانية إجراء المقارنة بين الأسرة الأردنية في مواقع مختلفة وربما يتعدى ذلك إلى هدف أشمل وهو محاولة مقارنة الأسرة الأردنية مع الأسر العربية وحتى الأسر العالمية للإفادة والاستفادة إن أمكن ذلك .

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال متابعة تطور الأسرة الأردنية في ضوء التغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الأردني في كافة المجالات وانعكاس هذا التغير على البناء الأسري وكيفية تأثر الأسر بهذا التغير تبعاً لاختلاف البيئات والنظم الاجتماعية

السائدة .

إن معظم الدراسات المتعلقة بأنماط الأسرة بدأت بشكل مكثف على المستوى العالمي في حين تشهد المكتبة العربية والأردنية قلة في هذه الدراسات نتيجة لأسباب ذات علاقة بالنسق القيمي السائد والذي يعلي من ضرورة المحافظة على خصوصية الأسرة وإظهار الجوانب الإيجابية المتعلقة بها ، لذا لا بد من محاولة التخفيف من حدة هذا الحاجز المتعلق بطبيعة الأسرة من أجل فتح المجال أمام الدارسين للتعرف عن كثب على طبيعة الأسرة الأردنية والتي تعتبر نقطة البداية لأي تغير اجتماعي أو تنموي من خلال علاقتها الأساسية والفاعلة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى والمجتمع ككل .

هناك إجماع بين العلماء والباحثين المهتمين بدراسة العائلة حول أهمية العائلة في حياة الشعوب عبر التاريخ . وترسخ هذه الأهمية من خلال الوظائف البيولوجية والاجتماعية التي تؤديها الأسرة لأفرادها وللمجتمع ككل . ورغم التغيرات الكثيرة التي أصابت المجتمع الإنساني ، ورغم محاولة بعض أصحاب الاتجاهات المناوئة للنظام العائلي لإيجاد أشكال بديلة للأسرة وتهميش دور الأسرة إلا أن هذه المحاولات ماتت في مهدها ، أو أنها لم تستمر طويلاً ، أو أنها لم تحقق رديفًا موازيًا للنظام العائلي .

لقد أثبتت الدراسات في مجال الأسرة بما لا يدع مجالاً للشك أن الوظيفة التناسلية والتنشئة الاجتماعية للطفل بعد الولادة لا تستطيع أي وحدة اجتماعية بديلة للأسرة القيام بها . ولا شك أن المجتمعات الإنسانية تختلف فيما بينها في طبيعة وتفاصيل تلك الوظائف مما يترتب على ذلك من اختلاف في سمات الشخصية لأفراد المجتمع الواحد وحتى أطفال الأسرة الواحدة .

وتقول مارجريت ميد Margaret Mead في هذا الخصوص إن الأطفال الذين يفصلون عن أمهاتهم بعد الولادة ويوضعون في مؤسسات خاصة يتعرضون لمشاكل وأمراض عديدة رغم إحاطتهم بالرعاية الجسمية الجيدة ، ومن هذه المشاكل التأخر العقلي ، والإخفاق في تعلم الكلام ، والبلادة ، إضافة إلى فقدان الإحساس والنكوص أحياناً^(١) .

إن الأسرة كنظام اجتماعي وكمؤسسة اجتماعية اكتملت مفاهيمها عالمياً مرت وما

زالت تمر في مراحل تطورية فعرفت الأسرة أشكالاً مختلفة وخصائص متباينة حسب المجتمعات الإنسانية فمن كونها أسرة كبيرة شاملة تحولت إلى أسرة ممتدة ، ثم إلى أسرة نوية ، ومن كونها مشاعية من حيث الزواج تحولت إلى التعدد في الأزواج أو الزوجات حسب الحقب الزمنية حتى مرحلة الزواج الأحادي الذي غلب على الأسرة في الوقت الحالي . وتحولت الأسرة من كونها تقوم بوظائف عامة وشاملة تمس حياة الإنسان منذ ولادته وحتى تقدمه في مراحل العمر المختلفة أخذت تتحول إلى ما أسماه تالكوت بارسونز Talcot Parsons « عملية التمايز » من خلال تركيز الأسرة على وظائف محددة أساسية بسبب مشاركة المؤسسات الاجتماعية الأخرى للأسرة في أداء الكثير من وظائفها التقليدية^(٢) .

ويشير ستيفن لوكس Steven Luckes إلى أن دوركهيم Durkheim تتبع تاريخ تطور العائلة من خلال بيان وتوضيح الخط التطوري للعائلة من القبائل غير المنتظمة حيث كانت العشيرة القائمة على النظام الأميريقي تمثل العائلة البدائية الموحدة من خلال معتقدات غامضة ، ثم تطورت العائلة لتصبح أكثر تنظيمًا واستقلالاً حتى ظهرت الأسر الحديثة أو ما يسمى بالأسرة الزوجية المكونة من الزوج والزوجة وأبنائهم غير المتزوجين^(٣) .

وفي حين نجد أن بعض العلماء يشيرون إلى التغييرات الحديثة في أنماط الأسرة والتغير الذي طرأ على بعض الوظائف كالانهيار أو التفكك ، نجد آخرين يخالفونهم في الرأي ، ومن الأمثلة على التوجه الأول ما أشار إليه أوجبرن Ogburn بأن زيادة معدلات الطلاق كدليل على تفكك الأسرة مرده إلى فقدان الأسرة لبعض وظائفها ، وخاصة تلك المتعلقة بالدين والتعليم والحماية^(٤) . أما التوجه الثاني فمن أهم أنصاره بارسونز Parsons الذي يؤكد على استمرار أهمية الأسرة وتماسكها رغم فقدانها لبعض وظائفها والتي أصبحت تقوم بها مؤسسات أخرى^(٥) . إن النظام العائلي لا يحدث في فراغ اجتماعي / ثقافي ، ولكن يتكون ويتشكل بتأثير المجتمع الذي يوجد فيه ، فإنه لا بد من فهم العلاقة الترابطية بين النظام الأسري كمؤسسة اجتماعية ، وبين المؤسسات الاجتماعية الأخرى حتى تتمكن من فهم حقيقي للأسرة . حيث إن السلوك الإنساني لا يمكن فهمه بمعزل عن المحيط الاجتماعي الواسع والذي يحدث ضمنه هذا السلوك

والمحركات الاجتماعية التي تقف وراء أفعال الأفراد في العائلة . إن السلوك الإنساني يختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية ، فعلى سبيل المثال نجد أن سلوكيات الأفراد وعاداتهم وتقاليدهم ضمن جماعة بدائية تختلف بشكل كبير عن تلك الموجودة لدى الجماعات التي تعيش في المجتمعات المتحضرة أو المجتمعات النامية . كما تختلف عادات وأنماط معيشة الجماعات ضمن المجتمع الواحد ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة الأسرة كمؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر في بقية المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمع .

إن المجتمع الأردني لا يختلف كثيراً عن غيره من المجتمعات الإنسانية ، فنجد أن هناك وحدة أساسية في الثقافة المادية واللامادية ، وبنفس الوقت يوجد هناك اختلاف وتباين ، ولكن هذا الاختلاف والتباين أو التشابه والانسجام لا يمكن التعرف عليه بشكل علمي ومنطقي إلا من خلال إجراء الدراسات السوسولوجية والانثروبولوجية التي تميل إلى اعتماد المنهج الأمبريقي في جمع المعلومات والبيانات لإظهار مثل هذا التجانس والتشابه أو التباين والتنوع ضمن المجتمع الأردني ، وبالتالي إمكانية مقارنته مع المجتمعات الأخرى . فنجد أن الغالبية العظمى من أبناء المجتمع الأردني يتكلمون اللغة العربية ، ويدرنون بالدين الإسلامي الحنيف ، ويميلون إلى نط يكاد يكون متشابهاً في الملبس ولديهم ميول واتجاهات متشابهة ومختلفة . وفي حين أن هؤلاء الأفراد يتشابهون في بعض أو كثير من الأنماط الثقافية والمادية والمعنوية ، إلا أن اختلافهم في السلوك والاتجاهات قد يكون مثيراً للانتباه ، وهذا الاختلاف ليس فقط بسبب الاختلاف بين الأفراد والجماعات لأسباب بيولوجية - اجتماعية بل إنه يعود لاختلاف البيئة ومكان السكن والانتماء الديني والوضع الاجتماعي/الاقتصادي ومستوى التعليم والعمر والجنس والاتصال والتواصل أو العزلة الاجتماعية عن التجمعات الحضارية المحلية والعالمية .

إن هذه الاختلافات الاجتماعية ، التي هي تحصيل حاصل لعملية التفاعل بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة تنعكس على البناء الأسري ، فهناك أنماط عائلية كثيرة تختلف باختلاف الثقافة والبناء الاجتماعي وخاصة تلك المتعلقة باتجاهات الأفراد نحو الزواج والطلاق وحجم الأسرة وجنس المولود وغير ذلك من الخصائص الأسرية ،

ومعظم هذه الاختلافات قد لا تكون واضحة لكثير من الأفراد ، لذا لا بد من إجراء الدراسات للتعرف على مظاهر الاختلاف والتشابه من خلال التعرف على الخصائص البنيوية للعائلة في مناطق مختلفة في المجتمع الأردني . وتنطلق هذه الدراسة من وحدة في التحليل هي أرباب الأسر وتمتد إلى أفراد الأسر بقصد تحليل واقع الأسرة والمشكلات التي تواجهها في لواء عي في جنوب الأردن .

الإطار النظري والدراسات السابقة

يعد الاتجاه البنائي الوظيفي من أكثر الاتجاهات النظرية الشمولية المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالنظام الأسري وخاصة تلك الدراسات التي تركز على إظهار علاقة ارتباط الأسرة كمؤسسة اجتماعية بغيرها من المؤسسات الرئيسة في المجتمع الإنساني قيد الدراسة والبحث . وقد احتل هذا الاتجاه مكاناً مرموقاً في الدراسات النظرية الاجتماعية منذ بداية التركيز على اعتماد المنهج الأمبريقي في دراسة الظواهر الاجتماعية . وقد استخدم هذا الاتجاه وبرز في أعمال الرواد من علماء الاجتماع مثل دوركهايم وأوجست كونت وعلماء الاجتماع المحدثين مثل تالكوت بارسونز وميرتون وكوزر وغيرهم . حيث يؤكد أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي من خلال دراستهم للنظام الاجتماعي - مثل النظام الأسري أو النظام الاقتصادي - على أهمية الوحدة البنائية للنظام الاجتماعي على اعتبار أن هذا النظام يرتبط في علاقات اعتمادية تبادلية مع غيره من النظم الاجتماعية في المجتمع ، ومن خلال هذه العلاقات يؤثر النظام الاجتماعي ويتأثر بغيره من النظم ، والهدف النهائي لهذه العلاقات التكاملية التبادلية هو تدعيم استمرار وبقاء النسق الاجتماعي ككل والذي يمثله المجتمع . وعند دراسة الأسرة وفقاً للمدخل البنائي الوظيفي ، فإن التركيز ينصب على إبراز الوظائف الأساسية للأسرة و الأدوار الاجتماعية في الأسرة حسب النوع . ويعد تالكوت بارسونز من أهم العلماء في هذا المجال ، حيث أوضح أن التغيرات الحديثة في أنماط الأسرة - وخاصة تلك المتعلقة بمشاركة مؤسسات اجتماعية أخرى للأسرة في وظائفها - تدل على ضعف أو تفكك ، أو تراجع في دور الأسرة ، بل أكد على أن هذه المشاركة تؤدي إلى التخصص في القيام بوظائف محددة من قبل الأسرة والمؤسسات الأخرى لإتمام عملية التنشئة الاجتماعية على أكمل وجه ، فأصبح تركيز الأسرة على

تلبية الاحتياجات العاطفية والشخصية لكل من الأطفال والبالغين^(٦). كما أكد بارسونز أهمية توزيع الأدوار حسب النوع حيث أطلق على الأدوار المتعلقة بالإناث الأدوار التغييرية المتعلقة بالرعاية والعطف والحنان والتفاعل داخل الأسرة. بينما تلك التي يقوم بها الذكور والتي عادة ما تكون حلقة وصل بين الأسرة والعالم الخارجي المحيط بها وأسماء الأدوار الوسيطة. ويرى بارسونز أن هذا الاختلاف في الأدوار يعد وظيفياً بالنسبة للأفراد والنسق الأسري ككل^(٧).

ويهتم هذا الاتجاه النظري بإبراز أهمية العلاقة الترابطة للمؤسسات الاجتماعية دون التركيز على مؤسسة بحد ذاتها، لذا فعند دراستنا للأسرة وخصائصها الاجتماعية، فإننا حسب هذا الاتجاه لا بد لنا من ربط النظام الأسري بغيره من النظم الرئيسة في المجتمع الأردني.

وهكذا نجد أن الأسرة لا بد أن تتوافق مع المجتمع أو مع النظم الاجتماعية المختلفة على اعتبار أن وظائف الأسرة أو أنشطتها الداخلية ترجع دائماً إلى وضع الأسرة في المجتمع والمؤسسات الاجتماعية الموجودة فيه.

ومن هنا يعد الاتجاه الوظيفي هو الإطار النظري الذي اعتمدت عليه دراسة الخصائص البنوية للأسرة في جنوب الأردن، وخاصة الجوانب البنائية مثل نمط الأسرة، والزواج، والطلاق، والاتجاهات العامة نحو تعليم الأبناء والبنات والسلطة.

لقد أكدت كثير من الدراسات التي أجريت حول الخصائص الاجتماعية للعائلة على أهمية النظم الاجتماعية الرئيسة في المجتمع في إحداث التغييرات المختلفة في البناء الأسري. ومن هذا المنطلق أكد الدارسون على منظومة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والدينية والتعليمية وعلاقة هذه المتغيرات بالنظام الأسري من حيث وجود علاقات وتأثيرات تبادلية. فالأسرة في حد ذاتها تعد نظاماً مركباً له بناؤه ووظائفه وتؤثر وتتأثر بالنظم الاجتماعية. وبالتالي فإن النظام الأسري نظام يتأثر بأي تغيير يحدث في النظم الاجتماعية الأخرى، وبالتالي فإننا سنركز على إبراز أهم المتغيرات التي أثرت على الأسرة في هذا المجال.

أكدت كثير من الدراسات على أهمية علاقة الأسرة بالنظام الاقتصادي، حيث يؤثر

النظام الاقتصادي على بناء ووظائف الأسرة . ويوضح صفوح الأخرس في كتابه تركيب العائلة العربية ووظائفها (١٩٧٦) مجموعة من المتغيرات التي أدت إلى إحداث تغير في تركيب العائلة العربية ووظائفها ، ومن أهم هذه المتغيرات النظام الاقتصادي السائد ، كما أكد الباحث على عملية التحول الاجتماعي الإيجابي الذي يعود إلى تحرر العائلة من خلال المكتسبات والمنجزات التي حققتها المرأة العربية ، وتبني المؤسسات الاجتماعية والقانونية لدور المرأة وتعزيزه من خلال سن القوانين والتشريعات المناسبة لمثل هذه التغيرات^(٨) .

كما وجد عثمان أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى إحداث تغيرات في خصائص الأسرة في مدينة عمان ، وخاصة فيما يتعلق بتحول الأسرة من ممتدة إلى نووية ، ولكن هذا التحول في شكل الأسرة لم يكن مترافقاً بتحول في مجال العلاقات القرابية ، أو في النسق القيمي الذي يحكم هذه العلاقات^(٩) .

في حين وجد خيرى - في دراسته المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية في مدينة عمان - أنها تتميز بمجموعة من الخصائص منها ارتفاع المستوى الاقتصادي ومستوى التحصيل العلمي وتراوح حجم العائلة بين متوسط إلى مرتفع ، إضافة إلى استقلالية السكن وانتشار الزواج الداخلي مع وجود شبكة قوية من العلاقات التبادلية ضمن النسق القرابي للأسرة المدروسة^(١٠) .

ومن ناحية أخرى أبرز إحسان الحسن تأثير الاستقلال المادي على البناء الأسري ، حيث وجد أن الاستقلال المادي ، الذي يعدّ نتيجة لتأثير عوامل التحضر والتصنيع أدى إلى حدوث الاكتفاء الذاتي وبالتالي قلل من اعتماد الأفراد على الأسر الممتدة لسد متطلباتهم ، مما سهّل على الأزواج الجدد إقامة أسر نووية مستقلة ، وقد تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن الأسرة الممتدة أو الحموله ، وقد أدى ذلك إلى ضعف الروابط الأسرية نتيجة لتنامي المصالح والاهتمامات الملازمة للتغير في النسق المهني والتوافق مع طبيعة العمل في الميدان الاقتصادي^(١١) .

كذلك نجد أن زهير حطب يؤكد على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ظهور الأسرة النووية في المجتمع العربي وبين التصنيع ونمو قطاع الخدمات^(١٢) .

ومن جهة أخرى وجد قريظم وآخرون بأن الاتجاه السائد في المجتمع السعودي هو إفساح المجال أمام المرأة للمساهمة في عملية التنمية الشاملة بما يتفق والنسق القيمي السائد والعقيدة الإسلامية، حيث توصل الباحثون إلى أن نسبة ٧٢٪ من أفراد العينة المدروسة لا تؤيد عمل المرأة خارج المنزل^(١٣).

ومن خلال تركيزه على إبراز علاقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد أوضح حلليم بركات بأن الوضع الطبقي للأفراد يحدد جوانب عدة من حياة العائلة بما في ذلك أنماط الزواج والطلاق وطبيعة العلاقات السائدة بين الأفراد والجماعات، إضافة إلى أسلوب المعيشة وطريقة التنشئة الاجتماعية للأفراد^(١٤).

وهناك مجموعة من الدراسات التي أكدت على تأثير التعليم والمؤسسات التعليمية في إحداث تغيير في الخصائص الاجتماعية للأسرة، ومن هذه الدراسات ما توصل إليه كل من بني هاني والروابدة في دراستهم للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة إربد (١٩٩٣م) من وجود علاقة بين تضاؤل حجم العائلة وبين زيادة الفاعلية التعليمية والاقتصادية للأسر المدروسة^(١٥).

ويشير الباحث عزت حجازي للدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات الاجتماعية في تحقيق حاجات الإنسان عامة والطفل خاصة، وتعد الأسرة من أهم الوسائط الاجتماعية التي تؤثر في شخصية الفرد، وخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة، ويتوالى تأثير بقية المؤسسات الاجتماعية في مراحل حياة الفرد المختلفة، وخاصة تأثير المدرسة وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام^(١٦).

وفيما يتصل بالتنشئة الاجتماعية للأفراد في المجتمع العربي نجد أن حلليم بركات يؤكد على أن العائلة هي المؤسسة الأولى التي تقوم بمهمة تكوين شخصية الفرد في العائلة، والتي تركز على تأكيد العضوية بدلاً من الاستقلالية من خلال التركيز على العقاب الجسدي، والترهيب والترغيب أكثر من التشديد على الإقناع، ثم تأتي المؤسسات الأخرى، وخاصة المؤسسة التعليمية؛ لتكمل دور العائلة في تحقيق التنشئة الاجتماعية لأفرادها، وبالتالي تكون منسجمة مع العائلة في تركيزها على التنشئة التقليدية للأطفال^(١٧).

ويؤكد شرابي ما جاء في دراسة حلیم بركات من أن العائلة « في خصائصها الأساسية صورة مصغرة عن المجتمع ». فتقوم العائلة في آن واحد بتجسيد ودعم النظام الاجتماعي الأكبر . كما أن المؤسسات التي تمثل دور الوسيط ، بما في ذلك المؤسسات التربوية والدينية ، تقوم هي أيضاً بتعزيز القيم والمواقف التي بواسطتها تدرج العائلة أعضائها في الحياة الاجتماعية^(١٨) .

ويشير برجر Berger إلى وجود بعض التغيرات على الأسرة العربية ، إلا أنه يؤكد أن العائلة الممتدة هي النمط السائد في المجتمع العربي باستثناء بعض الطبقات المتعلمة والمتحضرة^(١٩) .

كذلك نجد أن عثمان (١٩٨٦) وجد أن زيادة فرص التعليم للمرأة ومكانتها والتغيرات في معدلات الخصوبة وحجم الأسرة تعد من أهم المتغيرات التي شهدتها الأسرة الحضرية في مدينة عمان^(٢٠) . وقد أكد هذه النتيجة أيضاً محمد العتيبي ، حيث أظهرت دراسته مدى تأثير المستوى التعليمي ، ودرجة التحضر على اتجاهات الأفراد نحو عدد المواليد في الأسرة ، فكلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة ، قل عدد الأولاد ، وكذلك بالنسبة لمستوى التحضر . بينما وجد أن هناك علاقة بين ميلاد رب الأسرة في الريف وبين كثرة الإنجاب^(٢١) .

كذلك يرى الحشاش وبتلر (١٩٨٤) أن التعليم يلعب دوراً فعالاً في تحول الأسرة من الريف المصري في النمط الممتد إلى النمط النووي ، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الهجرة وتغير القيم الخاصة بتملك الأرض^(٢٢) .

وتعد العلاقة بين الدين والأسرة ذات أهمية بالغة في المجتمع الإنساني ، وقد أوضحت مجموعة من الدراسات مثل هذه العلاقة ، ومن هذه الدراسات ، دراسة زهير حطب الذي يرى أن المفهوم الإسلامي يحدد الدوافع الرئيسة للزواج على النحو الآتي :

- ١- تمكين الفرد من إقامة علاقات جنسية في إطار شرعي ، ٢- الإنجاب ، ٣- إيجاد حياة مشتركة تتسم بالاستقرار وتبادل المحبة والمودة والرحمة . ومن هنا نجد أن هذه الدوافع ذات علاقة بطبيعة انبناء الأسري فيما يتعلق بسن الزواج ، وحجم الأسرة ، وجنس المواليد ، والاستقرار الزواجي ، والابتعاد عن العنف في العائلة^(٢٣) .

كما أشار حلليم بركات إلى أن الدين الإسلامي أكد على أهمية الولاء للأسرة وحض على الطاعة واحترام الأهل ، كما أن الدين يلعب دوراً أساسياً في تكوين شخصية الأفراد من خلال التركيز على غرس المفاهيم والقيم والأعراف الدينية في نفوس الأفراد؛ لتنعكس بالتالي على سلوكياتهم واتجاهاتهم وتفاعلهم الاجتماعي بشكل عام^(٢٤) .

ومن جهة أخرى نجد أن الزغل يبرز تأثير الخلفية الإسلامية على استمرار قوة القيم والعادات التي تحكم العلاقات القرابية في الأسرة النووية ، وأن هناك حلقة وصل بين الأسرة الممتدة وبين الأسرة النووية ، وقوة في الروابط النفسية والاجتماعية مردها روح الحضارة العربية الإسلامية ، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع الأردني^(٢٥) .

ويشير حلليم بركات إلى أن الدين ثبت النظام الأبوي على حساب النظام الأمومي ، كما أنه يعد مصدراً رئيساً لكثير من العادات والتقاليد والقيم ذات العلاقة بالزواج والطلاق والعلاقات ضمن العائلة^(٢٦) .

وهناك علاقة وثيقة بين المؤسسة السياسية والأسرة ، حيث تقع على عاتق الأسرة مسؤولية التنشئة السياسية لأفرادها بشكل يخلق فيهم الدافع نحو الامتثال والتوافق ، وتحديد الاتجاهات السياسية للأفراد ، فيشير حلليم بركات في هذا الصدد إلى أن النشأة السياسية التي تتم في العائلة تؤدي إلى توارث المواقف والمعتقدات السياسية^(٢٧) .

كما يشير الحسن إلى تأثير العامل السياسي وسياسات الدولة المتعلقة بالإسكان على نشوء الأسرة وسيادتها في المجتمع العربي ، حيث إن زيادة الإسكان للموظفين أدى إلى ازدياد حركة الاتصال الجغرافي في المدن العراقية ، مما أدى إلى استقلالية الأسر النووية لامتناع كثير من أعضاء الأسر الممتدة مثل الجد والجددة والعم والعمة عن الانتقال إلى الوحدات السكنية الجديدة^(٢٨) .

هذا ويؤكد جوود على مجموعة من العوامل الأيديولوجية التي تؤدي إلى تشجيع الأفراد على التحول من النمط النووي ، وخاصة تلك المتعلقة بالحرية الفردية والمساواة وحرية اختيار شريك الحياة واختيار المهنة والمسكن المستقل^(٢٩) .

وتبين الدراسة الميدانية التي أجراها صفوح الأخرس على مدينة دمشق وجود تضخم ملموس في حجم العائلة . فقد وجد الباحث أن ٩٠٪ من مجموع أفراد العينة يزيد عدد الأطفال فيها عن ثلاثة من أصل مجموع العينة البالغ ٤٠٠ عائلة ، وتبين أن ١٩٩ عائلة زاد عدد الأولاد فيها عن ستة ، و ٨٨ عائلة كان عدد الأولاد فيها خمسة ، في حين كان عدد الأولاد في الـ ٩٣ عائلة الباقية أربعة أولاد^(٣٠) . ووجد أنه كلما انخفضت أعمار الأزواج خفت الفروق بينهم وبين زوجاتهم ، كما وجد أن معدل سن الزواج قد ارتفع بشكل واضح عند النساء ، بينما لم تتغير كثيراً بالنسبة للرجال . كما أن التفاوت في العمر بين الأزواج أخذ بالتناقص حيث إن التفاوت بين الأزواج في العمر يعود لاختلاف الأجيال أي أن الأجيال الحديثة تشهد تراجعاً في الفرق في العمر بين الزوج والزوجة مقارنة مع الأجيال السابقة^(٣١) .

وفي معرض تحليله للخصائص البنيوية للعائلة المعاصرة ، نجد أن حلیم بركات يصف العائلة العربية بأنها وحدة اجتماعية إنتاجية وأبوية من حيث السلطة والقيادة والأنساب وهرمية على أساس النوع والعمر ، كما أنها ممتدة تتحول إلى نووية مع التوجه نحو تفضيل الزواج الداخلي^(٣٢) .

وفي دراسة أجراها الثاقب في دولة الكويت وجد أن غالبية الأسر المدروسة ٥٩٪ هي من النمط النووي في حين وجد أن نسبة الأسر الممتدة لم تزد عن ٢٢٪ من مجموع الأسر المدروسة^(٣٣) . هذا وقد وجد أنطون في دراسة انثروبولوجية لقرية كفر الماء في لواء الكورة في الأردن أن ٦٢٪ من أسر القرية كانت نووية ، وأن ١٩٪ من أسر القرية كانت ممتدة^(٣٤) .

كما توصلت دراسة الأسد وخليفة (١٩٧٧) إلى نتائج تدل على وجود تحول في الأسرة الأردنية من ممتدة إلى نووية ، وذلك من خلال دراسة لعينة كبيرة مثل مدينة عمان والزرقاء وأربد والكرك والطفيلة ومؤتة ومعان ، فقد شكلت الأسر النووية في الدراسة ما نسبته ٧٥٪ من الأسر المدروسة في المناطق الحضرية ، و ٦٢٪ في المناطق شبه الحضرية ، و ٦٩٪ في المناطق الريفية ، في حين بلغت نسب الأسر الممتدة في المناطق الحضرية ٣ ، ١٨٪ ، وفي المناطق شبه الحضرية ٣ ، ١٩٪ ، وبلغت ٢٠٪ في المناطق الريفية^(٣٥) .

ويشير بوعلي ياسين (١٩٧٩) إلى ارتفاع سن الزواج بين الشباب من الذكور والإناث وخاصة في أوساط المتعلمين منهم^(٣٦). وقد توصل أبو حوسة (١٩٩٤) في دراسته حول تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية إلى أن أسباب هذا التأخير يرتبط بمجموعة من العوامل منها ضعف المستويات الاقتصادية وخاصة في المجتمع الحضري، ورغبة الشباب من كلا الجنسين في مواصلة تحصيلهم العلمي^(٣٧).

كما أظهرت دراسة إبراهيم العبيدي وعبد الله الخليفة وجود علاقة قوية بين بعض المتغيرات الاجتماعية وبين تأخر زواج الفتيات في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية. حيث أكدت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي للمرأة ومساهمتها في سوق العمل وبين تأخر سن الزواج، إضافة إلى وجود علاقة بين المستوى الاقتصادي/ الاجتماعي المتميز للأسرة وبين تأخر سن الزواج عند الفتيات^(٣٨).

نستنتج أن الدراسات السابقة قد أكدت على دور الأنساق الاجتماعية الرئيسة في المجتمع في إحداث كثير من التغيرات في الخصائص النبوية للأسرة العربية، مما يدل على أن الأسرة لا تعيش في معزل عن بقية النظم والأنساق الاجتماعية الموجودة في المجتمع وخاصة النسق الاقتصادي والتعليمي والنسق القيمي والمعياري الذي تحدد طبيعة درجة هذا التغير. كما أظهرت الدراسات السابقة أهمية تأثير النظام الديني في المجتمع العربي بشكل عام على التغير في نظام الأسرة. فقد عمل الدين - مع وجود تفاوت من مجتمع عربي لآخر - على حفظ وحماية الأسرة العربية من الانزلاق نحو بعض المظاهر السلوكية التي لا تتفق مع جوهر وروح الشريعة الإسلامية، فما زالت الأسرة تمثل أساس البناء الاجتماعي وتلعب دوراً فاعلاً وحيوياً في ولاء الأفراد للأسرة، وما زال الفرد في المجتمع العربي يُعدُّ عضواً في البناء الأسري العربي. وتجمع معظم الدراسات السابقة على أن النشأة الاجتماعية، ما زالت تركز على تعليم الأدوار الوظيفية للذكور، والأدوار التعبيرية للإناث، مما يساعد على تحديد الأدوار المتفق عليها بشكل مسبق، وبما يتفق مع الأنساق القيمي والدينية في المجتمع العربي.

بشكل عام نجد أن معظم الدراسات السابقة ذات الصلة تشير إلى أن التغير الاجتماعي الذي تشهده الأسرة العربية ما زال يعكس الصورة المشرقة للأسرة العربية،

حيث إن هذا التغيير يتسم بأنه بطيء وكيفي يحكمه كثير من القيم والمعايير الدينية والاجتماعية . ومن هذه التغييرات التي ركزت عليها الدراسات السابقة تحول الأسرة العربية من ممتدة إلى نووية ، والتراجع في حجم الأسرة ، والتحول في اتجاهات الأفراد نحو الزواج ، والطلاق ، وتعدد الزوجات ، والإنجاب ، ومكان السكن ، مع بقاء رابطة اجتماعية قوية بين الأسر النووية والأسر الممتدة .

وتشارك نتائج دراسة الخصائص البنوية للأسرة في جنوب الأردن نتائج الدراسات السابقة ، وخاصة تحول الأسرة من ممتدة إلى نووية ، وظهور اتجاهات إيجابية نحو الزواج الخارجي ، وإشراك المرأة في صنع القرارات ذات العلاقة بالأسرة .

مشكلة الدراسة

تفتقر منطقة جنوب الأردن إلى دراسات مختصة في مجال الأسرة ، حيث إن معظم المختصين في مجال الدراسات الاجتماعية في الأردن يركزون على دراسة الأسرة الأردنية في منطقة الشمال والوسط ، حيث تنتشر الجامعات والمراكز العلمية . ولقد بدأ الاهتمام بدراسة الظواهر الاجتماعية في منطقة الجنوب بعد تأسيس جامعة مؤتة ، التي تقع في جنوب الأردن كمؤشر إيجابي على طبيعة العلاقة التفاعلية بين الجامعة والمجتمع المحلي .

وقد تناولت الدراسة موضوع الأسرة في جنوب الأردن من خلال التركيز على الخصائص البنوية مثل نمط الأسرة السائد ، ونمط الزواج ، وطبيعة العلاقات الأسرية ، وطبيعة السلطة داخل الأسرة ، وتوزيع القرارات . كما ركزت الدراسة على الخصائص الديموغرافية وخاصة النوع ، والمستوى التعليمي ، والمهنة ، والعمر . وذلك للتعرف على طبيعة هذه الخصائص ومدى تأثيرها بعملية التغيير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الأردني بشكل عام ، وذلك من خلال إمكانية مقارنة هذه الخصائص البنوية للأسرة في جنوب الأردن مع تلك التي تم التعرف عليها من خلال إجراء دراسات مماثلة في شمال ووسط الأردن مما يساعد على تحديد طبيعة واتجاهات التغيير الاجتماعي الذي تشهده الأسرة الأردنية في المناطق الجغرافية المختلفة .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن النقاط التالية :

أولاً : دراسة الخصائص الديموغرافية للأسرة في جنوب الأردن مثل التعليم ، والجنس ، والعمر ، والمهنة .

ثانياً : التعرف على نظام الزواج ، والطلاق ، والسلطة ، وطرق حل الخلافات العائلية في الأسرة .

ثالثاً : التعرف على مدى تأثير منظومة المعايير والقيم والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع على الأسرة في جنوب الأردن .

رابعاً : إظهار جوانب التغيير في الخصائص البنيوية للأسرة في جنوب الأردن مثل تحول نمط الأسرة .

خامساً : إلقاء الضوء على بعض المشكلات التي تعاني منها الأسرة في جنوب الأردن ، وخاصة ظاهرة تعدد الزوجات ، والطلاق ، وتدني المستوى التعليمي لأرباب الأسر .

إجراءات الدراسة

أ - منهج الدراسة

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على الخصائص البنيوية للأسرة في جنوب الأردن . وفي ضوء هذا الهدف اختارت الدراسة المنهج المسحي للتعرف على الخصائص البنيوية الرئيسة لعينة الدراسة ، وقد استخدمت الدراسة أرباب الأسر من الجنسين ، وخاصة الرجال كوحدة للتحليل في هذه الدراسة . حيث إن أرباب الأسر من الرجال هم الأكثر اطلاعاً على أحوال الأسرة والأقدر على إعطاء معلومات حول هذا الموضوع وخاصة في ظل الثقافة السائدة في مجتمع الدراسة .

ب - مجتمع الدراسة

يقع لواء عي في محافظة الكرك ، ويطلق على هذه المنطقة اسم الحزمان . وتضم

ثلاث تجمعات هي : عي مركز اللواء ، وقرتي كثربا ، وجوزا . ويسكن اللواء عشائر البرارشة موزعين على النحو الآتي : عشائر الرواشدة ، والكساسبة ، والمطارنة ، والشواورة والختاتنة ، الفقراء ويسكنون في عي . وعشائر القرالة ويسكنون في كثربا . وعشائر الضلاعين ، والجوازنة ، والحروب ، والحلامه ، والتخاينة ويسكنون في قرية جوزا . ويعمل أهالي المنطقة بالتجارة والزراعة والوظائف الحكومية . ويحد القضاء من الغرب البحر الميت ، ومن الشرق منطقة مؤتة ، ومن الجنوب قرية العراق ، ومن الشمال قرى شمال الكرك .

ج - العينة

شملت الدراسة (٢٥٠) أسرة تضم بمجموعها (١٩٠٧) أفراد ، موزعة بين التجمعات الثلاث بنسبة ٧٣ ، ١٥٪ ، وتم سحب عينة عشوائية من جميع الأسماء المسجلة في المجالس البلدية والقروية في نهاية ١٩٩٢ . ولقد بلغت مجموع الأسر المسجلة في القضاء وقت إجراء الدراسة وسحب العينة ١٦٢٦ أسرة .

د - الأداة

استخدم الباحثان استبانة إحصائية اجتماعية محكمة لدراسة واقع الخصائص البنوية للأسرة في جنوب الأردن ، ولقد شملت موضوعات تتعلق بالخصائص الديموغرافية مثل التعليم والجنس والمهنة وعمر أفراد العينة ونمط الأسرة والزواج والطلاق وسن الزواج والخصوبة والخلافات الاجتماعية .

وقد تم استخدام هذه الاستبانة في دراسة غور الأردن الجنوبي ، وتم استخدام الجزء الأول منها والمتعلق بالخصائص البنوية للأسرة في جنوب الأردن ، وللتأكد من صدق الأداة تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين في قسم علم الاجتماع في جامعة مؤتة ، حيث تم إجراء بعض التعديلات لكي تتناسب الاستبانة مع مجتمع الدراسة . وفيما يتعلق بموضوع ثبات الأداة ، فقد تم تجريب الاستبانة على عشرين حالة من الأسر من خارج عينة الدراسة ، حيث تم التأكد من وضوح الأسئلة ومطابقة إجابات المشاركين مع المقصود بأسئلة الاستبانة .

هـ - الإحصاء

تم استخدام الإحصاء الوصفي في دراسة الخصائص البنيوية للأسرة في جنوب الأردن . حيث إن هذا النوع من الإحصاء عادة ما يستخدم في الدراسات الاستطلاعية والتي تجرى لأول مرة على مجتمع دراسي معين ، حيث توفر البيانات التي توصل إليها الباحث فرصة مناسبة لإجراء دراسات أخرى على نفس الموضوع ، يستخدم فيها الإحصاء التحليلي كتوضيح العلاقات بين المتغيرات المختلفة .

تحليل النتائج

أولاً : الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأسر العينة

أ) الجنس

يوضح الجدول (١) وجود تفاوت في النسب بين الذكور والإناث ، حيث بلغت نسبة الذكور ٦٦ ، ٤٨٪ ، في حيث بلغت نسبة الإناث ٣٤ ، ٥١٪ ، أي أن نسبة الجنس في القضاء بلغت ١٠٥ ، ٥٠٪ . وفي مقارنة بسيطة بين هذه النتيجة وبين نسبة الجنس في الأردن والذي أشارت إليه النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤ والذي بلغ ١٠٦٪ نجد أن نسبة الجنس في اللواء أقل نسبياً من نسبة الجنس في المجتمع الأردني ككل (٣٩) .

جدول (١)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس

الجنس	مجموع العينة .٪
ذكر	٤٨,٦٦
أنثى	٥١,٣٤
المجموع .٪	١٠٠
عدد الحالات	١٩٠٧
نسبة الجنس	١٠٥,٥٠

ب) أرباب الأسر حسب الجنس

يشير الجدول (٢) إلى أن الغالبية العظمى لأرباب الأسر هم من الذكور ، فقد بلغت نسبة أرباب الأسر من الذكور ٩٨,٤ ٪ ، في حين بلغت نسبة أرباب الأسر من الإناث ١,٦ ٪ . وتدل هذه النتائج بشكل جلي على أن الأسرة الأردنية كما هي الأسرة العربية تعد أسرة أبوية وهرمية حسب الجنس والنوع ، وهذه النتائج تتفق مع ما جاء به حلیم بركات^(٤٠) في هرمية الأسرة العربية حسب الجنس والنوع وحتى في حالة غياب رب الأسرة الأساس ، فإن الأكبر من الذكور يخلفه في رئاسة الأسرة وإدارتها .

جدول (٢)

التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب الجنس

الجنس	مجموع العينة ٪
ذكر	٩٨,٤
أنثى	١,٦
المجموع ٪	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

ج) المستوى التعليمي لأرباب الأسر

يوضح الجدول (٣) المستوى التعليمي لأرباب أسر العينة ، حيث يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أن نسبة الأميين بلغت ٣٣,٦ ٪ وهي نسبة مقبولة في ضوء معرفتنا للبيانات المتعلقة في عمر أرباب الأسر المدروسة والتي تظهر في الجدول (٤) حيث نجد أن ٧١,٢ ٪ من مجموع أفراد العينة أعمارهم تزيد عن الـ ٤٠ عاماً ، وهذا يعطي دلالة على استمرارية الأمية لدى أرباب الأسر الكبار في السن . وتتفق هذه النتائج مع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٩^(٤١) والذي بين أن نسبة الأمية لجميع السكان بلغت ٣٤,٦ ٪ . كما يوضح الجدول (٣) بأن غالبية أفراد العينة ٧٥,٦ ٪ مستواهم التعليمي أقل من الثانوية ، في حين بلغت نسبة التعليم العالي المتوسط والتعليم العالي ١٠,٨ ٪ ، وهي نسبة مقبولة لأرباب الأسر في هذه الدراسة .

جدول (٣)

التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	مجموع العينة %
أمي	٣٣,٦
يقرأ ويكتب	١٨
ابتدائي	٥,٢
إعدادي	١٨,٨
ثانوي	١٣,٦
دبلوم متوسط	٥,٦
جامعي	٥,٢
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

د) العمر لأرباب الأسر

تشير البيانات الواردة في الجدول (٤) إلى أن نسبة أرباب الأسر الذين تقل أعمارهم عن ٤٠ عاماً بلغت ٢٨,٨ %، في حين بلغت نسبة أرباب الأسر الذين تزيد أعمارهم عن ٤٠ عاماً ٧١,٢ % . كما دلت البيانات الواردة في الجدول بأن نسبة أرباب الأسر المسنين في العينة بلغت ١٥,٢ % .

جدول (٤)

التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب العمر

فئات العمر	مجموع العينة %
أقل من ٣٠	٨,٨
٣٠ - ٤٠	٢٠
٤١ - ٥٠	٣٠,٤
٥١ - ٦٠	٢٥,٦
أكثر من ٦٠	١٥,٢
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

هـ) العمر لأفراد العينة

توضح البيانات الواردة في الجدول (٥) أن نسبة الأفراد الذين هم دون سن ١٥ سنة بلغت ١, ٣٣٪، وتختلف نتائج هذه الدراسة بشكل واضح مع ما توصلت إليه النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤^(٤٢). حيث بلغت نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٩, ٤٢٪، في حين بلغت نسبة الأشخاص الذين يقعون ضمن الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة ٣, ٦٥٪. وهذه النتيجة لا تتفق مع ما ورد في الخطة الخمسية ١٩٩٣-١٩٩٧ والتي بينت أن نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة بلغت ٥, ٥٤٪ من مجموع سكان الأردن لسنة ١٩٩١^(٤٣).

جدول (٥)

التوزيع النسبي للعينة حسب العمر

مجموع العينة %	فئات العمر
٦,٨	٤-٠
١١,٩	٩-٥
١٤,٤	١٤-١٠
١٧,٦	١٩-١٥
١٤	٢٤-٢٠
٨,٩	٢٩-٢٥
٤,٤	٣٤-٣٠
٤,٣	٣٩-٣٥
٥,٢	٤٤-٤٠
٣,٩	٤٩-٤٥
٢,٩	٥٤-٥٠
٢,٩	٥٩-٥٥
١,٣	٦٤-٦٠
١,٦	+٦٥
١٠٠	المجموع %
١٩٠٧	عدد الحالات

و) المهنة لأرباب الأسر

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (٦) بأن غالبية أرباب الأسر يعملون في القطاع الزراعي أو ما نسبته ٤, ٣٨٪ من مجموعة أرباب الأسر في العينة، يلي ذلك العمل في القطاع العام، حيث بلغت نسبة العاملين فيه ٨, ٣٢٪. وتدل هذه النتائج على أن القطاع الزراعي ما زال يجتذب العدد الكبير من أرباب الأسر في هذه الدراسة، ولا تتفق هذه النتائج مع دراسة الزغل^(٤٤)، التي أظهرت وجود تراجع نسبة أرباب الأسر العاملين في القطاع الزراعي مقارنة مع نسبة العاملين في مجال الوظائف الحكومية.

جدول (٦)

التوزيع النسبي لأرباب الأسر العينة حسب المهنة

المهنة	مجموع العينة %
موظف حكومة	١٩,٢
ربة بيت	٠,٨
بلا عمل	٥,٦
عسكري	٨,٨
تاجر	٦
مزارع	٣٨,٤
معلم	٤
متقاعد	٧,٦
سائق	٤,٨
طوبار	١,٢
طبيب	٠,٨
إمام مسجد	٠,٨
موظف قطاع خاص	١,٢
عامل	٠,٨
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

ز) المهنة لأفراد العينة:

يشير الجدول (٧) إلى أن ٤٢٪ من مجموع أفراد العينة ما زالوا على مقاعد الدراسة ، مما يدل على أن مجتمع اللواء ككل هو مجتمع فتي ، كما دلت النتائج على أن نسبة العاملين في اللواء بلغت ٣٤,٧٪ في كافة المجالات ، في حين بلغت نسبة الذين

جدول (٧)

التوزيع النسبي للعينة حسب المهنة

المهنة	مجموع العينة %
موظف حكومة	٤,٦
ربة بيت	١٢,٥
بلا عمل	٨,٣
ممرض	٠,١
عسكري	٨,٣
طالب	٤٢
تاجر	٠,٩
مزارع	٥,٧
معلم	٢,٢
دون سن دخول المدرسة	١٢,٥
متقاعد	١
سائق	٠,٨
طوبار	٠,٢
طبيب	٠,١
إمام مسجد	٠,١
موظف قطاع خاص	٠,٤
محامي	٠,١
محاسب	٠,١
عامل	٠,١
مهندس	٠,١
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

لا يعملون ٣, ٦٥٪، ويشمل ذلك الدارسين وربات البيوت والعاطلين عن العمل، إضافة إلى من هم دون سن دخول المدرسة. وتدل هذه النسبة على ارتفاع معدل الإعاقة الأسرية في هذا اللواء. كما يدل الجدول على أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي بلغت ٧, ٥٪ من مجموع أفراد العينة. حيث تأتي في المرتبة الثانية في السلم المهني في القضاء، في حين احتلت نسبة العاملين في القطاع العام الأولى، حيث بلغت ٩, ١٢٪.

ح) المستوى التعليمي لأفراد العينة

يوضح الجدول (٨) أن نسبة الأمية بين أفراد العينة بلغت ٤, ١٢٪، وقد تعتبر هذه النسبة ذات دلالة إيجابية على تراجع معدل الأمية في اللواء بشكل عام نتيجة لما يشهده المجتمع الأردني من تطور في مجال التعليم. ويمكن الاستدلال على هذا التطور الإيجابي من خلال مقارنة هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج التعداد العام للسكان المساكن ١٩٧٩ بأن نسبة الأمية لجميع السكان بلغت ٦, ٣٤٪^(٤٦). كما دلت البيانات الواردة في هذا الجدول على أن ما نسبته ٧, ٦٥٪ من مجموع أفراد العينة حصلوا على تعليم أقل من التوجيهية، وهذا يتفق مع ما توصل إليه الرابطة في تدني مستوى التحصيل العلمي لأفراد العينة^(٤٧). إلا أن نسبة الجامعيين في هذه الدراسة بلغت

جدول (٨)

التوزيع النسبي للعينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	مجموع العينة %
أمي	١٢, ٤
يقرأ ويكتب	٤, ١
ابتدائي	١٨
إعدادي	٢٠, ٢
ثانوي	٢٣, ٤
دبلوم متوسط	٣, ٨
جامعي	٧, ٩
دون سن دخول المدرسة	١٠, ١
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	١٩٠٧

٩, ٧٪، وهذا في حد ذاته يعد مؤشراً إيجابياً على ارتفاع مستوى التعليم في الريف الأردني، ولا تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الرابعة حول نسبة الجامعيين في الريف الأردني والتي بلغت ١, ٣ (٤٨).

ثانياً : نمط الأسرة

أظهرت نتائج الدراسات السابقة حول نمط الأسرة في المجتمع الأردني سيادة النمط النووي، وبينت دراسة الأخرس سيادة النمط النووي في سوريا^(٤٩). وأشارت دراسة الحسن في العراق أن نسبة الأسر النووية في منطقة المنصور ٩١٪، وفي منطقة المأمون ٨٦٪^(٥٠). وبينت دراسة بروثر ودياب سيادة النمط النووي في عمان ودمشق وطرابلس وبيروت وقرية بوارج في لبنان وقرية ارطاس في فلسطين^(٥١).

وبينت دراسة الزغل سيادة نمط الأسرة النووية بين أرباب الأسر في شمال الأردن، إذ تبين أن ٧٨, ٣٪ من جملة الأسر هي أسر نووية، بينما ١٢, ٧٪ منها هي أسر ممتدة. وأظهرت الدراسة أن هناك اتجاهًا إيجابياً بين الجيل ونوع الأسرة. إذ كلما صغر الجيل في العمر كلما انخفضت نسبة الأسر النووية من ٩١, ٦٪ إلى ٨٨, ٣٪ من الجيل القديم إلى الجيل الانتقالي والجديد^(٥٢). ودلت دراسة عثمان على سيادة نمط الأسرة النووية في مدينة عمان^(٥٣).

وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى سيادة نمط الأسرة النووية في لواء عي، وبين الجدول (٩) أن ٨٩, ٣٪ من الأسر هي أسر نووية، بينما بلغت الأسر الممتدة ١٠, ٧٪.

جدول (٩)

توزيع أسر العينة حسب نمط الأسر

نمط الأسرة	مجموع العينة %
الأسر النووية	٨٩, ٣
الأسر الممتدة	١٠, ٧
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

وتتفق نتائج هذه الدراسة حول سيادة نمط الأسرة النووية مع نتائج الدراسات السابقة وخاصة دراسة عثمان والزلغل وخيري والأخرس والحسن وبروثر ودياب .

ثالثاً : نظام الزواج

أكد كثير من الدراسات العربية بأن الزواج الداخلي يمثل النمط الشائع في كثير من البلدان العربية . في حين نجد أن هناك دراسات أخرى تدل على أن الزواج الداخلي يشهد تراجعاً تدريجياً وخاصة في المدن والطبقات المثقفة . ومن الدراسات التي تؤكد أهمية الزواج الداخلي دراسة الزغل^(٥٤) التي بينت أن الزواج الداخلي ما زال هو النمط المسيطر في شمال الأردن . كما توصلت دراسة شاكر سليم لقرية الحبايش في أهواز العراق إلى نتائج مماثلة وخاصة الزواج من بنت العم^(٥٥) . في حين تبين دراسة برهوم تراجع انتشار الزواج الداخلي ، فقد بين في دراسته لعينة من عائلات عمان بأن نسبة الزواج الداخلي بلغت ٢٠٪^(٥٦) من مجموع العينة . وتدل البيانات الواردة في الجدول (١٠) بأن الزواج الداخلي هو النمط الشائع في هذا اللواء (عي) ، حيث بلغت نسبة الزواج الداخلي ٧٨٪ من مجموع العينة ، في حين بلغت نسبة الزواج الخارجي ٢٢٪ . وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه الزغل من نتائج في هذا الخصوص ، في حين أنها لا تتفق مع ما توصل إليه برهوم من نتائج تبين تراجع الزواج الداخلي ، وقد يكون السبب في ذلك هو أن الزواج الداخلي ما زال منتشرراً في الريف الأردني ، في حين قد تراجع في المدن ، وخاصة العاصمة عمان .

جدول (١٠)

التوزيع النسبي للعينة حسب نمط الزواج

نمط الزواج	مجموع العينة %
داخلي	٧٨
خارجي	٢٢
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

ويظهر الجدول (١١) عدد مرات زواج الأقارب التي حصلت في اللواء . حيث أشار

١١, ٧٢٪ من مجموع أفراد العينة أن زواج الأقارب قد حصل مرة واحدة، في حين أشار ٣٦, ١٤٪ أن زواج الأقارب حصل مرتين، و ٣٣, ١٣٪ أكثر من مرتين. وبين الجدول أن الغالبية العظمى من أفراد العينة حصل زواج الأقارب مرة واحدة. وهذا يبين أهمية العادات والتقاليد، التي تحدد ترتيب الزواج في المجتمع الأردني بشكل خاص والمجتمع العربي بشكل عام.

جدول (١١)

التوزيع النسبي للعينة حسب عدد مرات زواج الأقارب

عدد مرات زواج الأقارب	مجموع العينة %
مرة واحدة	٧٢, ٣١
مرتين	١٤, ٣٦
أكثر من مرتين	١٣, ٣٣
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	١٩٥

يبين الجدول (١٢) نوع زواج الأقارب. وأشار ٣٣, ٧٣٪ من أفراد العينة أن زواجهم كان من طرف الأب، فيما أفاد ٧٩, ١١٪ من طرف الأم، و ٨٧, ١٤٪ من طرف الأب والأم. وهذا يظهر أن مجتمع الدراسة مجتمع أبوي. وتتفق هذه القيمة مع ما توصل إليه بركات حول هرمية العائلة العربية والمرتكزة على أساس الجنس والعمر.

جدول (١٢)

التوزيع النسبي للعينة حسب نوع زواج الأقارب

القربان	مجموع العينة %
من طرف الأب	٧٣, ٣٣
من طرف الأم	١١, ٧٩
من طرف الأب والأم	١٤, ٧٨
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	١٩٥

يبين الجدول (١٣) الاتجاهات نحو الزواج الداخلي والرغبة بالزواج من الأقارب . ويظهر الجدول أن ٦, ٥١٪ من مجموع العينة لا يرغبون بزواج الأقارب ، بينما أفاد ٤, ٤٨٪ إلى أنهم يرغبون بالزواج من أقاربهم . ويبين الجدول أن هناك ميلاً واضحاً نحو الزواج من غير الأقارب رغم سيادة نمط الزواج الداخلي في مجتمع الدراسة . ويعود هذا الاتجاه الإيجابي إلى التعليم وظهور الأسرة النووية والوعي بأهمية الزواج الخارجي ، وكذلك التحاق كثير من أبناء القضاء بالوظائف الخارجية .

جدول (١٣)

التوزيع النسبي حسب رغبتهم بالزواج من أقاربهم

الرغبة بالزواج من الأقارب	مجموع العينة %
نعم	٤٨, ٤
لا	٥١, ٦
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

يظهر الجدول (١٤) الأسباب التي تدفع بالزواج من الأقارب ، حيث أفاد ٦, ٧٣٪ من أفراد العينة أن العادات والتقاليد هي الدافع للرغبة بالزواج من الأقارب ، و ١٩٪ أسباب مادية تدفعهم لزوجهم الداخلي ، و ٧٪ العادات والتقاليد وأسباب مادية . ويظهر الجدول أهمية النسق الثقافي وخاصة العادات والتقاليد والقيم في توجيه الاتجاهات الاجتماعية المحافظة في تحديد الرغبة في الزواج الداخلي .

جدول (١٤)

التوزيع النسبي للذين يرغبون الزواج من الأقارب

أسباب الرغبة بالزواج من الأقارب	مجموع العينة %
العادات والتقاليد	٧٣, ٦
أسباب مادية	١٩
العادات والتقاليد وأسباب مادية	٧
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	١٢١

يبين الجدول (١٥) أسباب عدم الرغبة بالزواج من الأقارب . وأشار ٤٦,٥٪ من مجموع العينة أن المحافظة على صحة الأبناء هي الدافع لرغبتهم في الزواج من غير الأقارب ، و ٤٥,٧٪ للتقليل من النزعات العائلية ، و ٣٠,٢٪ لزيادة التعارف ، و ٤,٧٪ لأسباب مادية . ويبين الجدول أهمية الوعي لدى أفراد العينة ، وخاصة الوعي الصحي وزيادة العلاقات الاجتماعية الخارجية ، وتعود هذه الأسباب إلى انتشار التعليم لدى أفراد العينة .

جدول (١٥)

التوزيع النسبي للذين لا يرغبون الزواج من الأقارب حسب أسباب عدم الرغبة

أسباب عدم الرغبة بالزواج من الأقارب	مجموع العينة. %
المحافظة على صحة الأبناء	٤٦,٥
التقليل من النزعات العائلية	٤٥,٧
زيادة التعارف	٣٠,٢
أسباب مادية	٤,٧
عدد الحالات	١٢٩

رابعاً : تعدد الزوجات

يتضح من خلال الدراسات ذات العلاقة بموضوع العائلة العربية على وجود تراجع في معدلات الزواج المتعددة ، ويعود هذا التراجع لأسباب لها علاقة بانتشار التعليم والذي انعكس على اتجاهات الأفراد نحو تعدد الزوجات وخاصة فيما يتعلق بوعي المرأة العربية . ويتضح من الجدول (١٦) أن نسبة المتزوجين بأكثر من زوجة بلغت ٤,١٠٪ وهي نسبة مرتفعة نسبياً ، وتتفق هذه النسبة مع ما توصلت إليه دراسة ريتشارد أنطون عن قرية كفر الماء في شمال الأردن والتي بينت أن نسبة المتزوجين بأكثر من زوجة واحدة بلغت ١٠٪^(٥٧) . ولكن دراسة ريتشارد أنطون أجريت في عام ١٩٦٠ مما يدل على أن الزواج المتعدد في لواء عبي ما زال مرتفعاً نسبياً ولم يتأثر كثيراً بموضوع التغيير في اتجاهات الأفراد نحو الزواج المتعدد . في حين بينت دراسة صفوح الأخرس أن ٢٪ فقط من المتزوجين في دمشق كانوا متزوجين بأكثر من زوجة واحدة^(٥٨) . أما دراسة الزغل

للأسرة في شمال الأردن ، فقد أظهرت وجود تراجع في تعدد الزوجات في مطلع الثمانينيات ، إذ شكلت نسبة المتزوجين بأكثر من زوجة واحدة ٩٧ ، ١٪ من مجموع المتزوجين في الدراسة المذكورة (٥٩) .

جدول (١٦)

التوزيع النسبي للعيينة حسب هل هم متزوجون لأكثر من واحدة

هل أنت متزوج لأكثر من واحدة	مجموع العينة %
نعم	١٠,٤
لا	٨٩,٦
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

يبين الجدول (١٧) الأسباب الدافعة للزواج المتعدد حيث بين ما نسبته ٤٦,٢٪ من مجموع أفراد العينة المتزوجين أن سبب التعدد هو الرغبة في زيادة عدد الأطفال الذكور ، مما يؤكد سيطرة اتجاه الأفراد في العينة نحو تفضيل الذكور على الإناث ، وقد يعود ذلك لطبيعة النسق القيمي السائد في مجتمع الدراسة ، إضافة إلى حاجة أفراد العينة لإنجاب الذكور للمشاركة في الدعم المادي للأسرة . وقد أكدت دراسة قبيلان

جدول (١٧)

التوزيع النسبي للمتزوجين لأكثر من واحدة حسب أسباب تعدد الزوجات

أسباب الزواج لأكثر من واحدة	مجموع العينة %
مرض الزوجة	١٥,٤
عدم الإنجاب	٢٦,٩
الرغبة في زيادة الأطفال الذكور	٤٦,٢
تدخل الأهل	٣,٨
وفاة الزوجة	٧,٧
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٦

المجالي على مجموعة من العوامل ذات العلاقة بعملية تفضيل جنس المواليد والاستمرار في الإنجاب ، ومن هذه العوامل التعليم والدين والدخل وعمل المرأة^(٦٠) .
بينما أفاد ٩٠ ، ٢٦٪ من مجموع أفراد العينة المتزوجين بأن سبب تعدد الزوجات يعود لعدم الإنجاب ، في حين أعاد ٤ ، ١٥٪ من مجموع أفراد العينة المتزوجين سبب التعدد إلى مرض الزوجة .

خامساً : الطلاق

أوضحت الدراسة الحالية من خلال الجدول (١٨) بأن نسبة حدوث الطلاق في الأسر المدروسة بلغت ٨ ، ٦٪ ، وهي نسبة مرتفعة نسبياً مع الأرقام المتوفرة عن وقوع الطلاق في المجتمع الأردني ككل ، حيث بينت النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤ بأن وقوع الطلاق خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٤ كانت على التوالي ٥٠٧٤ ، ٥٣٦٣ ، ٥٥١٣ ، ٦٠٩٢ ، ٦٢٥١ . حيث يلاحظ وجود زيادة سنوية طردية وذلك مقابل عقود الزواج التي أجريت خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٤ وكانت على التوالي ٣٢٦٠٦ ، ٣٥٩٢٦ ، ٣٧٢١٦ ، ٤٠٣٩١ ، ٣٦١٣٢^(٦١) .

جدول (١٨)

التوزيع النسبي للعينة حسب هل سبق أن حدث طلاق داخل الأسر

هل سبق أن حصل طلاق داخل الأسر	مجموع العينة %
نعم	٦,٨
لا	٩٣,٢
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

ويشير حلليم بركات إلى أن معدل الطلاق في المجتمع العربي بقي على حاله ، ولكنه أشار أيضاً إلى أن معدلات الطلاق قد تعود للازدياد وذلك من خلال وجود مؤشرات على ذلك^(٦٢) .

ويبين الجدول (١٩) أن عدم وجود تفاهم بين الزوج والزوجة يعد من أهم أسباب حدوث الطلاق ، وقد أفاد بذلك ٩ ، ٥٢٪ من مجموع حالات المطلقين في العينة والتي

بلغت ١٧ حالة ، يليها في الأهمية تدخل الأهل في شؤون الزوج والزوجة ٤ ، ٢٩٪ . وعدم الإنجاب ٦ ، ١٧٪ . ومن الملفت للنظر من خلال البيانات المتعلقة بالطلاق في اللواء/ مجتمع الدراسة بأنه لا توجد أي حالة طلاق في الأسر المدروسة من قرية جوزا في حين بلغت عدد الحالات ١٣ حالة في كثرها ، و ٤ حالات في عي .

جدول (١٩)

التوزيع النسبي للذين سبق وأن حدث طلاق داخل أسرهم حسب أسباب الطلاق

أسباب الطلاق	مجموع العينة %
عدم وجود تفاهم بين الزوج والزوجة	٥٢,٩
تدخل الأهل في شؤون الزوج والزوجة	٢٩,٢
عدم الإنجاب	١٧,٦
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	١٧

سادساً : سن الزواج

إن سن الزواج المبكر وخاصة للأثني هو أحد الصفات التقليدية الشائعة عن الأسرة العربية في الكتابات الاجتماعية وخاصة الغربية منها^(٦٣) . وتشير نتائج الدراسات العربية إلى ارتفاع معدل سن الزواج للذكور والإناث . حيث أكدت دراسة إبراهيم العبيدي وعبد الله خليفة وجود تغير في معدلات سن الزواج عند الفتيات ، وذلك لأسباب منها ارتفاع مستوى التعليم ، والمساهمة في سوق العمل ، وارتفاع المستوى المهني والطبقي لأسر الفتيات^(٦٤) . وقد أشارت نتائج دراسة شاكر مصطفى إلى أن معدل سن الزواج للذكور يقع بين ٢٠-٢٢ سنة ، و ١٤-١٦ سنة للإناث^(٦٥) . وأظهرت دراسة بروثر ودياب أن معدل سن الزواج للفتاة تراوح ما بين ١٤ و ١٨ سنة قبل الثلاثينيات من هذا القرن ، وبلغ معدل سن الزواج في الستينيات من هذا القرن ١٧-٢١ سنة . وهذا مؤشر إلى ارتفاع سن الزواج لدى الفتاة العربية . ويشير بروثر ودياب كذلك إلى أن معدل سن الزواج للرجل كان بين ٢١-٣٠ سنة في الثلاثينيات من هذا القرن ، في حين بلغ في الستينيات ٢٤-٣٠ سنة^(٦٦) . وهذا مؤشر إيجابي آخر لارتفاع سن الزواج لدى الزوج في المجتمع العربي .

وفيما يتعلق بالمجتمع الأردني ، فقد أظهرت دراسة الزغل أن متوسط عمر الأزواج في جملة العينة وأجيالها الثلاثة تراوح بين ٢٢-٢٤ عاماً ، ولم يظهر نمطاً واضحاً من جيل إلى جيل . فقد كان متوسط عمر أرباب الأسر عند زواجهم متقارباً جداً ، إذ كان ٥٨ ، ٢٣ ، ٠ ، و ٢٤ ، ٠ ، و ٢٠ ، ٢٢ ، ٠ ، و ٦ ، ٢٢ سنة في الجيل القديم والانتقالي والجديد وجملة العينة على التوالي (٦٧) .

وتشير البيانات الواردة في هذه الدراسة أن متوسط عمر أرباب الأسر عند زواجهم كان ٦ ، ٢٣ سنة ، ومتوسط أعمار زوجاتهم عند زواجهن ٤ ، ١٩ سنة . وأشارت البيانات إلى أن هذه النتيجة حول ارتفاع سن الزواج لدى الرجل والمرأة في هذه الدراسة تتفق مع ما توصل إليه الزغل في شمال الأردن .

سابعاً : الخصوبة

أ) حجم الأسرة

أظهرت الدراسات العربية والمتعلقة بحجم الأسرة أنها كبيرة الحجم . وأشارت نتائج دراسة الأخرس أن ٩٠٪ من العينة أفادت بأن عدد أبنائها يزيد عن ثلاثة (٦٨) .

وفي الأردن دلت نتائج دراسة خيرى على أن الأسر النووية الأردنية تميل إلى أن تكون متوسطة إلى كبيرة الحجم . وأشارت نتائج خيرى إلى أن ٢ ، ٣٣٪ من الأسر يتراوح عدد أبنائها بين ٥-٨ أبناء وهو عدد كبير بدون شك (٦٩) .

وأظهرت دراسة الزغل في شمال الأردن إلى أن متوسط حجم الأسرة في جملة العينة ٩ ، ٥ فرداً ، وفي الجيلين ٧ ، ٥ فرداً ، والحديث ٥ ، ٥ فرداً ، أما متوسط حجم الأسرة في الجيل الانتقالي ٩ ، ٦ فرداً (٧٠) . ودلت النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤ أن متوسط حجم الأسرة في الأردن ٥ ، ٦ أفراد (٧١) .

وتبين نتائج هذه الدراسة إلى أن متوسط عدد أفراد الأسر ٦٢ ، ٧ فرداً بانحراف معياري مقداره ٣ ، ٠٤ . وتتفق هذه النتيجة حول كبر حجم الأسرة في مجتمع الدراسة مع ما توصل إليه خيرى حول كبر حجم الأسرة في مدينة عمان . ولا تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الزغل في شمال الأردن والنتائج الأولية للتعداد العام للسكان

والمساكن ١٩٩٤ . كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه محمد العتيبي من وجود علاقة بين ميلاد رب الأسرة في الريف وبين كثرة الإنجاب (٧٢) .

ب) عدد المواليد الذكور الأمثل

أوضحت البيانات الواردة في الجدول (٢٠) أن عدد المواليد الذكور الأمثل من وجهة نظر ٨, ٥٠٪ من مجموع أفراد العينة هو من ٤-٦ مواليد، في حين أفاد ٤, ٢٢٪ من مجموع أفراد العينة بأن عدد الذكور الأمثل هو ٧ فأكثر . وتستدل من هذه النتائج على قوة الاتجاه نحو تفضيل إنجاب الذكور وبأعداد كبيرة، في حين أجاب ٨, ٢٦٪ من مجموع أفراد العينة بأن عدد المواليد الذكور الأمثل في رأيهم هو من ١-٣ .

جدول (٢٠)

التوزيع النسبي للعينة حسب عدد المواليد الذكور الأمثل في رأيهم

عدد الذكور الأمثل	مجموع العينة %
١ - ٣	٢٦, ٨
٤ - ٦	٥٠, ٨
٧ فأكثر	٢٢, ٤
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠
المتوسط	٤, ٨٧

يوضح الجدول (٢١) عدد المواليد الإناث الأمثل من وجهة نظر المشاركين في الدراسة، حيث نجد أن النتيجة عكسية مقارنة مع نتائج الجدول السابق (٢٠)، فقد أفاد ٤, ٧٢٪ من مجموع أفراد العينة بأن العدد الأمثل للمواليد الإناث هو ١-٣، في حين أفاد ٨, ٢٢٪ بأن العدد الأمثل هو ٤-٦، كما أفاد ٨, ٤٪ من مجموع العينة بأن العدد الأمثل هو ٧ فأكثر . ويتضح من نتائج هذا الجدول بأن اتجاه الأفراد سلبي نحو إنجاب الإناث مقارنة مع الذكور ويتمثل ذلك في إجابة ٤, ٧٢٪ من مجموع أفراد العينة في حين نجد أن هناك اتجاهًا إيجابيًا نحو إنجاب الإناث، وبالتالي نحو المرأة بشكل عام ويتمثل ذلك في إجابة ٦, ٢٧٪ من مجموع أفراد العينة .

جدول (٢١)

التوزيع النسبي للعينة حسب عدد المواليد الإناث الأمثل في رأيهم

عدد الإناث الأمثل	مجموع العينة %
١ - ٣	٧٢,٤
٤ - ٦	٢٢,٨
٧ فأكثر	٤,٨
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠
المتوسط	٢,٩٧

ثامناً : السلطة داخل الأسرة

يعد موضوع السلطة داخل الأسرة من المواضيع الهامة في مجال علم الاجتماع العائلي . حيث تناول كثير من العلماء والدارسين هذه القضية بالدراسة والبحث وخاصة فيما يتعلق بالاتجاه التطوري الذي يركز على تطور الأسرة بشكل عام وتطور السلطة داخل الأسرة . ويتضح من هذه الدراسات أن المجتمع العربي كغيره من المجتمعات الإنسانية عرف كثيراً من الأنظمة المتعلقة بالأسرة مثل النظام الأمومي والنظام الأبوي وتعدد الأزواج وتعدد الزوجات . ويعد زهير حطب من أهم علماء الاجتماع العرب الذين أعطوا أهمية خاصة لهذا الموضوع ، حيث تتبع أصول الأسرة العربية ، فأكد أن الأسرة العربية عبر التاريخ عرفت النظام الأمومي الذي أعطى المرأة أفضلية في السلطة على الرجل وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتساب وحرية المرأة ومكانتها ومكان الإقامة^(٧٣) . ويؤكد حليم بركات على أن الأسرة العربية هي أسرة أبوية ، وأنها هرمية على أساس الجنس والعمر ، وأن الأب لا زال يتمتع بقدر كبير من السلطة رغم بعض التغيرات البسيطة التي قد تنحصر في الأسر البرجوازية^(٧٤) . ويتفق هشام شرابي مع بركات في اعتبار أن المجتمع العربي هو مجتمع أبوي ، ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يؤكد على دونية المرأة والأطفال من خلال كونها عرضة للاضطهاد والظلم في المجتمع العربي^(٧٥) . وتشير دراسة حديثة للزغل إلى وجود نوع من التغيير في مجال مكانة المرأة ومشاركتها في السلطة الأسرية ، حيث أكد في دراسته على وجود

اتجاه واضح على ازدياد مشاركة المرأة والأبناء في السلطة داخل الأسرة وخاصة في مجال القرارات ذات العلاقة بالزواج والأسرة (٧٦).

يتضح من البيانات الواردة في الجداول (٢٢، ٢٣، ٢٤) وجود مؤشر لتزايد مشاركة الزوجة والأبناء في السلطة داخل العائلة بشكل عام، حيث يوضح الجدول (٢٢) وجود نوع من المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات في مجال الاستهلاك مع وجود أفضلية لسلطة الزوجة والأبناء. في حين يتضح من الجدول (٢٣) وجود سيطرة لسلطة الرجل في مجال اتخاذ القرار المتعلق بالاستثمار. ويتضح من الجدول (٢٤) أن ٥٣,٢٪ من مجموع القرارات المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية تتخذ من قبل الزوج، وأن ٤٧,٨٪ من

جدول (٢٢)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب مسؤولية اتخاذ القرار داخل الأسرة في مجال الاستهلاك

مسؤولية اتخاذ القرار في مجال الاستهلاك	مجموع العينة %
الزوج	٤٩,٦
الزوجة	١٠,٨
الزوج والزوجة	٩,٢
الزوج والزوجة والأولاد	٣٠,٤
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

جدول (٢٣)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب مسؤولية اتخاذ القرار داخل الأسرة في مجال الاستثمار

مسؤولية اتخاذ القرار في مجال الاستثمار	مجموع العينة %
الزوج	٦٢,٨
الزوجة	٤
الزوج والزوجة	٩,٦
الزوج والزوجة والأولاد	٢٣,٦
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

جدول (٢٤)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب مسؤولية اتخاذ القرار
داخل الأسرة في مجال الارتباطات الاجتماعية

مسؤولية اتخاذ القرار في مجال الارتباطات الاجتماعية	مجموع العينة %
الزوج	٥٣,٢
الزوجة	٣,٦
الزوج والزوجة	١٠
الزوج والزوجة والأولاد	٣٣,٢
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

مجموع هذه القرارات تتخذ من قِبَل الزوج والزوجة والأبناء مما يدل على أن السلطة المتعلقة باتخاذ القرارات عامة ما زالت بيد الزوج في هذه الدراسة ، مع وجود تزايد لسلطة الزوجة والأبناء مما يجعل هذه الدراسة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات الحديثة في مجال تحسن سلطة المشاركة في الأسرة الأردنية .

تاسعاً : مستوى التعليم المرغوب به للذكور

يشهد المجتمع الأردني تطوراً يكاد يكون فريداً من نوعه على مستوى العالم العربي فيما يتعلق باتجاهات الأفراد ورغباتهم في تحقيق ومواصلة التحصيل العلمي وخاصة في مجال التعليم الجامعي والدراسات العليا . ويتضح من البيانات الواردة في الجدول (٢٥) أن هناك اتجاهاً إيجابياً وقوياً نحو تعليم الذكور وخاصة التأكيد على التعليم الجامعي ، حيث بلغت نسبة المؤيدين للتعليم الجامعي للأبناء الذكور ٨٤,٨ % من مجموع العينة ، ولكن يظهر الجدول اتجاهاً ضعيفاً نحو الرغبة في التعليم العالي (ما بعد الشهادة الجامعية الأولى) للأبناء الذكور ، حيث أبدى ٣,٦ % من مجموع أفراد العينة رغبتهم في مواصلة التحصيل العلمي لهذا المستوى ، والجدول (٢٦) يفصح عن بيانات مشابهة أيضاً ذات علاقة بالمستوى التعليمي المرغوب للإناث ، حيث زادت نسبة الراغبين بمتابعة الإناث الدراسة للمرحلة الجامعية الأولى مقارنة مع الذكور حيث بلغت ٨٥,٢ % من مجموع

أفراد العينة ، في حين نجد من خلال الجدول أن هناك اتجاهًا سلبياً نحو متابعة الإناث للدراسات العليا (ما بعد الشهادة الجامعية الأولى) حيث لم يوافق أحد من أفراد العينة على ذلك .

جدول (٢٥)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب مسؤولية اتخاذ القرار داخل الأسرة في مجال تشغيل الأبناء

مسؤولية اتخاذ القرار في مجال تشغيل الأبناء	مجموع العينة %
الزوج	٦٢
الزوجة	٢,٤
الزوج والزوجة	٨
الزوج والزوجة والأولاد	٢٧,٦
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

جدول (٢٦)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب مستوى التعليم المرغوب للذكور

مستوى التعليم المرغوب للذكور	مجموع العينة %
يقراً ويكتب	٠,٨
إعدادي	٠,٨
ثانوي أكاديمي	٤
ثانوي مهني	٦
جامعي	٨٤,٨
دراسات عليا	٣,٦
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

عاشراً: الخلافات العائلية

يبين الجدول (٢٧) طريقة حل الخلافات العائلية ، وقد أشار ٦, ٦٣% من مجموع أفراد العينة أنهم يحلون مشاكلهم عن طريق وجهاء القرية ، و ٦, ٢٣% تحل عن طريق

الأسرة، و ٨, ٤٪ عن طريق الأقارب والجيران، و ٢, ٥٪ عن طريق المحكمة، و ٨, ٢٪ تحل عن طريق الشرطة .

جدول (٢٧)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب طريقة حل الخلافات العائلية

طرق حل الخلافات العائلية	مجموع العينة %
عن طريق الشرطة	٨, ٢
المحكمة	٥, ٢
وجهاً القرية	٦٣, ٦
داخل الأسرة	٢٣, ٦
الأقارب والجيران	٤, ٨
المجموع %	١٠٠
عدد الحالات	٢٥٠

وتبرز طريقة حل الخلافات العائلية سيادة العلاقات الأولية بين الأسر، وكذلك قوة السلطة التقليدية والمتمثلة بالأقارب والجيران والوجهاً . وهذا يعزز أهمية العادات والتقاليد الاجتماعية التي تمنع وصول الخلافات إلى المحاكم والشرطة .

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص البنوية للأسرة في لواء عي في جنوب الأردن، وخلصت إلى النتائج المهمة التالية :

أولاً: النتائج المتعلقة بنمط الأسرة

دلت نتائج هذه الدراسة على سيادة نمط الأسرة النووي في لواء عي، حيث أظهرت أن ٨٩, ٣٪ من الأسر هي نووية، بينما بلغت الأسر الممتدة ٧, ١١٪. وتتفق هذه النتيجة حول سيادة النمط النووي مع نتائج الدراسات السابقة، وخاصة دراسات الحسن والأخرس والزغل وخيري وعثمان والتي أظهرت سيادة النمط النووي في المجتمع العربي والمجتمع الأردني بشكل خاص .

ثانياً : النتائج المتعلقة بنمط الزواج

دلت نتائج الدراسة على سيادة نمط الزواج الداخلي وهو النمط الشائع في اللواء ، حيث بلغت نسبة الزواج الداخلي ٧٨٪ من مجموع العينة ، في حين بلغت نسبة الزواج الخارجي ٢٢٪. وهذه النتيجة حول سيادة نمط الزواج الداخلي تتفق مع ما توصل إليه الزغل في شمال الأردن . وأظهرت نتائج الدراسة عدد مرات زواج الأقارب (الزواج الداخلي). حيث دلت النتائج أن نسبة زواج الأقارب قد بلغت ٣ ، ٧٢٪ مرة واحدة ، و ٣٦ ، ١٤٪ مرتين ، و ٣٣ ، ١٣٪ ثلاث مرات . وهذا يفسر سيادة نمط الزواج الداخلي وقوة العلاقات الاجتماعية الأولية التي تحدد طبيعة الزواج الداخلي .

وأظهرت نتائج الدراسة كذلك نوع زواج الأقارب . حيث أشارت النتائج أن ٣٣ ، ٧٣٪ من أفراد العينة أن زواجهم كان من طرف الأب في حين أفاد ٧٩ ، ١١٪ من طرف الأم ، و ٨٧ ، ١٤٪ من طرف الأب والأم . وهذه تظهر أن مجتمع الدراسة مجتمع أبوي . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه بركات حول هرمية العائلة العربية .

وأظهرت نتائج الدراسة اتجاهات إيجابية نحو الزواج الخارجي . حيث دلت النتائج أن ٦ ، ٥١٪ من مجموع العينة لا يرغبون في زواج الأقارب ، بينما أفاد ٤ ، ٤٨٪ أنهم يرغبون في الزواج من الأقارب . وأظهرت النتائج أن هناك ميلاً واضحاً نحو الزواج من غير الأقارب رغم سيادة نمط الزواج الداخلي في مجتمع الدراسة . ويعود هذا الاتجاه الإيجابي إلى ارتفاع نسبة التعليم بين أفراد العينة وظهور نمط الأسرة النووي والوعي الصحي بأهمية الزواج الخارجي .

ودلت نتائج الدراسة إلى الأساليب الكامنة وراء الزواج من الأقارب . حيث أفاد ٦ ، ٧٣٪ من مجموع أفراد العينة أن العادات والتقاليد هي الدافع للرجوع في الزواج من الأقارب ، و ١٩٪ لأسباب مادية ، و ٧٪ للعادات والتقاليد وأسباب مادية . وهذه الأسباب تظهر أهمية النسق الثقافي المتمثل في أهمية العادات والتقاليد والقيم في توجيه الاتجاهات الاجتماعية نحو الزواج من الأقارب وخاصة الزواج من بنت العم .

وأظهرت نتائج الدراسة أسباب عدم الرغبة في الزواج من الأقارب . حيث أفاد ٥ ، ٤٦٪ من مجموع العينة أن المحافظة على صحة الأبناء هي الدافع لرغبتهم في الزواج

من غير الأقارب ، و٧, ٤٥٪ للتقليل من النزاعات العائلية ، و٢, ٣٠٪ لزيادة التعارف ، و٧, ٤٪ لأسباب مادية .

ثالثاً : النتائج المتعلقة بتعدد الزوجات

دلت نتائج الدراسة على انتشار ظاهرة تعدد الزوجات في اللواء . حيث أفاد ٤, ١٠٪ من مجموع العينة أنهم متزوجون من أكثر من زوجة ، في حين أشار ٦, ٨٩٪ أنهم متزوجون من زوجة واحدة . وأظهرت النتائج أسباب تعدد الزوجات حيث بين ما نسبته ٢, ٤٦٪ من مجموع أفراد العينة والمتزوجين بأكثر من زوجة أن سبب التعدد هو الرغبة في زيادة الأطفال الذكور ، مما يؤكد سيطرة اتجاه الأفراد في العينة نحو تفضيل الذكور على الإناث . وأشار ٩, ٢٦٪ أن التعدد هو سبب عدم إنجاب الزوجة ، و٤, ١٥٪ بسبب مرض الزوجة ، و٧, ٧٪ وفاة الزوجة ، و٨, ٣٪ تدخل الأهل .

رابعاً : النتائج المتعلقة بالطلاق

دلت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة الطلاق في اللواء . حيث أفاد ٨, ٦٪ من مجموع أفراد العينة أنه حدث طلاق داخل أسرهم . وأظهرت نتائج الدراسة أسباب الطلاق في اللواء ، وأشار ٩, ٥٢٪ بأن عدم وجود تفاهم بين الزوج والزوجة يعد من أهم أسباب حدوث الطلاق ، يليها في الأهمية تدخل الأهل في شؤون الزوج والزوجة ٤, ٢٩٪ ، وعدم الإنجاب ٦, ١٧٪ .

خامساً : النتائج المتعلقة بسن الزواج

دلت نتائج الدراسة إلى ارتفاع سن الزواج في اللواء . حيث دلت البيانات الواردة في الدراسة أن متوسط عمر أبواب الأسر عند زواجهم كان ٦, ٢٣ سنة ، ومتوسط أعمار زوجاتهم عند زواجهن كان ٢, ١٩ سنة . وأشارت البيانات كذلك إلى أن متوسط عمر الابن الأكبر عند زواجه بلغ ٧, ٢٥ سنة .

وتتفق هذه النتيجة حول ارتفاع سن الزواج مع ما توصل إليه الزغل في شمال الأردن .

سادساً : النتائج المتعلقة بحجم الأسرة وعدد المواليد الذكور والإناث الأمثل

دلت نتائج الدراسة على ارتفاع عدد المواليد الذكور الأمثل . حيث أشار ٨, ٥٠٪ من مجموع أفراد العينة أن العدد المفضل هو ٤-٦ مواليد ، في حين أفاد ٤, ٢٢٪ هو ٧ فأكثر . ونستدل من هذه النتائج على قوة الاتجاه نحو تفضيل الذكور وبأعداد كبيرة . أما بالنسبة للإناث ، فقد أفاد ٤, ٧٢٪ من مجموع أفراد العينة بأن عدد الإناث الأمثل هو ١-٣ ، في حين أفاد ٨, ٢٢٪ بأن العدد الأمثل هو ٤-٦ ، كما أفاد ٨, ٤٪ من مجموع العينة بأن العدد الأمثل هو ٧ فأكثر . كما يتضح أن هناك اتجاهاً سلبياً نحو إنجاب الإناث مقارنة مع الذكور .

سابعاً : السلطة داخل الأسرة

أظهرت نتائج الدراسة تراجع سلطة الأب داخل الأسرة في اللواء . وأظهرت النتائج أن ٦, ٤٩٪ من مسؤولية اتخاذ القرار في مجال الاستهلاك تتخذ من قبل الزوج ، و٨, ١٠٪ من قبل الزوجة ، و٢, ٩٪ من قبل الزوج والزوجة معاً ، و٤, ٣٪ من قبل الزوج والزوجة والأولاد . أما بالنسبة لمسؤوليات اتخاذ القرار في الارتباطات الاجتماعية ، فقد أظهرت أن ٢, ٥٣٪ من تلك القرارات يتخذها الزوج ، و٦, ٣٪ الزوجة ، و١٠٪ الزوج والزوجة ، و٢, ٣٣٪ الزوج والزوجة والأولاد .

وفي مجال اتخاذ القرار في مجال الاستثمار ، تبين أن الزوج يتخذ غالبية القرارات ٨, ٦٢٪ ، و٦, ٢٣٪ الزوج والزوجة والأولاد ، و٦, ٩٪ الزوج والزوجة ، و٤٪ الزوجة .

ثامناً : النتائج المتعلقة بالمستوى التعليمي المرغوب فيه للذكور والإناث

أظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاهات إيجابية نحو تعليم البنات . فقد أفاد ٢, ٨٥٪ من مجموع العينة أنهم يفضلون المستوى الجامعي للبنات ، و٢, ١١٪ ثانوي أكاديمي ، و٢, ١٪ ثانوي مهني ، و٦, ١٪ إعدادي .

أما بالنسبة للذكور فقد أفاد ٨, ٨٤٪ من مجموع العينة أنهم يفضلون المستوى التعليمي الجامعي للأبناء الذكور ، و٦, ٣٪ دراسات عليا ، و٦, ٦٪ ثانوي مهني ، و٤٪ ثانوي أكاديمي .

تاسعاً : النتائج المتعلقة بحل المشاكل

أظهرت نتائج الدراسة أن أهالي اللواء يحلون مشاكلهم عن طريق وجهاء الأقارب ووجهاء القرية والأسرة والجيران . وأظهرت النتائج تدني نسبة المشاكل التي تحل عن طريق المحاكم والشرطة . وهذا يظهر سيادة السلطة التقليدية والمتمثلة في الأقارب والجيران والوجهاء .

وخلاصة القول ، فإن الأسرة في جنوب الأردن شهدت تغيرات مهمة كالتحول إلى النمط النووي ، وارتفاع سن الزواج ، وبروز اتجاهات إيجابية نحو الزواج الخارجي و تعليم البنات . ورغم هذه التحولات ، إلا أن الأسرة ما زالت تعاني من مشكلات اجتماعية مثل تعدد الزوجات والطلاق وتفضيل الذكور وسيادة نمط الزواج الداخلي .

الهوامش

(١) Mead, M., Some Theoretical Considerations on the Problem of Mother-Child Separation. (١) *The American Journal of Orthopsychiatry*, Vol. 24, 1954, p. 474.

(٢) T. Parsons and Bales, "The Family, Socialization and Interaction Process". The Free Press. (٢) 1955, pp. 10-11.

(٣) Steven Luckes, *Emile Durkheim, His Life and Work, A History and Critical Study*. Stand-Ford University Press, StandFord, 1985, pp. 179-189.

(٤) William Oghurn, "Technology and the Changing Family". Houghton Mifflin, Boston. (٤) 1955.

(٥) T. Parsons and Bales, "The Family", *op. cit.*, pp. 10-11.

(٦) *Ibid*, p. 10-11.

(٧) T. Parsons, *Essays in Sociological Theory*, N. Y., Free Press, 1964, p. 182.

(٨) محمد الأخرس ، تركيب العائلة العربية و وظائفها : دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا ، دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٧٦ .

(٩) إبراهيم عثمان ، « التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ١٤ ، عدد ٣ ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٥٣-١٧٧ .

(١٠) مجد الدين خيرى ، « المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية : دراسة استطلاعية » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٦٣ .

(١١) إحسان الحسن ، التصنيع وتغير المجتمع ، بغداد ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ ، ص ص ١٠٩-١١٦ .

- (١٢) زهير حطاب، تطور بنى الأسرة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠، ص ص ٢٠٩-٢١٠.
- (١٣) عبد الهادي قريظم وآخرون، « الأسرة السعودية: الدور والتغير وأثرهما في اتخاذ القرارات »، الرياض، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحوث والتنمية، ١٩٨١، ص ٢١.
- (١٤) حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص ٢١٩.
- (١٥) عبد الرزاق بني هاني و محمد الروابدة، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة اربد، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ٩، عدد ٣، ١٩٩٣، ص ص ٩-٤٧.
- (١٦) عزت حجازي، « الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها »، عالم المعرفة، وزارة الثقافة، الكويت، ١٩٧٨، ص ١٢٤.
- (١٧) حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص ٢٢٠.
- (١٨) هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، القدس، منشورات صلاح الدين، ١٩٧٥، ص ص ٣٨-٣٩.
- (١٩) Berger, M., *The Arab World Today*, Garden City, N.Y., Double Day, Co., 1962.
- (٢٠) إبراهيم عثمان، « التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن »، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٤، عدد ٣، ١٩٨٦، ص ص ١٥٣-١٧٧.
- (٢١) محمد العتيبي، أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٩٤، ص ص ٨٦-١٢٠.
- (٢٢) Samia El-Khashab and Butler, *Observation of Contemporary American and Egyptian Family*, *Egyptian Year Book of Sociology*, 1984, Vol. 6.
- (٢٣) زهير حطاب، تطور بنى الأسرة العربية، مصدر السابق، ص ٤٥.
- (٢٤) حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص ٢٢٠.
- (٢٥) علي الزغل، التغير في الخصائص البنوية للأسرة في شمال الأردن، دراسة ميدانية، جامعة اليرموك، ١٩٨٩، ص ٦٤.
- (٢٦) حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص ٢٢٠.
- (٢٧) المصدر السابق، ص ٢٢١.
- (٢٨) إحسان الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، مصدر سابق، ص ١٢.
- (٢٩) Goode, William, *World Revolution and Family Patterns*, N.Y., The Free Press, 1970, pp. 18-22.
- (٣٠) محمد الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها، مصدر سابق، ص ٢٧٧.
- (٣١) المرجع السابق، ص ص ١٨١-١٨٢.

- (٣٢) حلليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .
- (٣٣) فهد الثاقب ، « حول حجم وبنية الأسرة العربية والكويتية » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد ١-٢ ، الكويت ، جامعة الكويت ، ص ٨-٩ .
- (٣٤) **Richard Anton, Arab Villiage: A Social-Structural Study of Jordanian Peasant Communi-** ty, Bloomington: Indiana University, 1972, pp. 50-52.
- (٣٥) **Shuja El-Asad; Alef Khalifa, "Family Structure in Relation of Fertility in Jordan", Am-** man, Dep. of Statistics, 1977, p. 43.
- (٣٦) بو علي ياسين ، أزمة الزواج في سوريا ، بيروت ، دار ابن رشد ، ١٩٧٩ ، ص ١٩ .
- (٣٧) موسى أبو حوسة ، « تأخير سن الزواج لدى العاملين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الاجتماعية » ، مؤتة للبحوث والدراسات ، مجلد ٩ ، عدد ٦ ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٠٣-١٢٧ .
- (٣٨) إبراهيم العبيدي و عبد الله الخليفة ، بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات : دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ١٩٩٢ ، ص ص ٧-٣٧ .
- (٣٩) دائرة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ، ١٩٩٤ ، ص أ .
- (٤٠) حلليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص ١٨٢ .
- (٤١) دائرة الإحصاءات العامة ، نتائج عينة التعداد العام للسكان والمساكن ، ١٩٨١ ، ص ٢٦ .
- (٤٢) دائرة الإحصاءات العامة ، نتائج عينة التعداد العام للسكان والمساكن ، مصدر سابق ، ص ٢١ .
- (٤٣) وزارة التخطيط ، الخطة الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٩٣-١٩٩٧ ، عمان ، ص ٣٧ .
- (٤٤) علي الزغل ، التغيير في الخصائص البنيوية للأسرة في شمال الأردن ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .
- (٤٥) دائرة الإحصاءات العامة ، نتائج عينة التعداد العام للسكان والمساكن ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .
- (٤٦) أحمد الربابعة ، مقومات التنمية ومعوقاتهما ، دراسة تطبيقية في الريف الأردني ، منشورات الجامعة الأردنية ، ص ٦١ .
- (٤٧) المرجع السابق ، ص ٦١ .
- (٤٨) المرجع السابق ، ص ٦١ .
- (٤٩) محمد الأخرس ، تركيب العائلة العربية ووظائفها ، مرجع سابق .
- (٥٠) إحسان الحسن ، العائلة والقرابة والزواج : دراسة تحليلية في تغير نمط العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨١ ، ص ٨٢ .
- (٥١) **Prothro, E.T. and Diab, L.N., Changing Family Patterns in the Arab East, Beirut: Ameri-** can University, Beirut Press, 1974, pp. 66-70.
- (٥٢) علي الزغل ، التغيير في الخصائص البنيوية للأسرة في شمال الأردن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤-٣٥ .
- (٥٣) إبراهيم عثمان ، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٣-١٧٧ .

- (٥٤) علي الزغل ، التغييرات في الخصائص البنوية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .
- (٥٥) شاكر مصطفى سليم ، الحباش : دراسة انثروبولوجية لقرية في أمواز العراق ، الطبعة الثانية ، بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٧٠ ، ص ص ١١٩-١٢٠ .
- (٥٦) M. I. Barhoun, "Courtship, Marriage and Family in Jordan" (Mimeo). (٥٦)
- (٥٧) Richard Antoun, *Arab Villiage, op. cit.*, p. 29. (٥٧)
- (٥٨) محمد صفوح الأخرس ، علم اجتماع العائلة ، دمشق ، مطبعة طربين ، ١٩٩٠ ، ص ١٣٨ .
- (٥٩) علي الزغل ، التغير في الخصائص البنوية للأسرة في شمال الأردن ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .
- (٦٠) قبلان المجالي ، أثر تفضيل جنس المواليد وبعض العوامل الأخرى في حجم الأسرة وعملية الاستمرار في الإنجاب : دراسة ميدانية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، مجلد ٩ ، عدد ٩ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٨١-١٠١ .
- (٦١) دائرة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ، مصدر سابق ، ص ٣٢ ، ٤٤ .
- (٦٢) حلیم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص ٢١٧ .
- (٦٣) علي الزغل ، التغير في الخصائص البنوية للأسرة في شمال الأردن ، مصدر سابق ، ص ٤٨ .
- (٦٤) إبراهيم العبيدي و عبد الله الخليفة ، بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات ، مصدر سابق ، ص ص ٧-٣٧ .
- (٦٥) شاكر مصطفى سليم ، الحباش ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ .
- (٦٦) Prothro, E.T. and Diab, L.N., *Changing Family Patterns, op. cit.*, pp. 30-32. (٦٦)
- (٦٧) علي الزغل ، التغير في الخصائص البنوية للأسرة في شمال الأردن ، مصدر سابق ، ص ٥١ .
- (٦٨) محمد الأخرس ، تركيب العائلة العربية ووظائفها ، مصدر سابق ، ص ٢٧٧ .
- (٦٩) مجد الدين خيرى ، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية ، عمان ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، ١٩٨٥ ، ص ٧٤ .
- (٧٠) علي الزغل ، التغير في الخصائص البنوية للأسرة في شمال الأردن ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .
- (٧١) دائرة الإحصاءات العامة ، نتائج عينة التعداد العام للسكان والمساكن ، ١٩٩٤ ، ص أ .
- (٧٢) محمد العتيبي ، أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض ، مصدر سابق ، ص ص ٨٩-١٢٠ .
- (٧٣) زهير حطب ، تطور بنى الأسرة العربية ، مصدر سابق ، ص ١٧ .
- (٧٤) حلیم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص ص ١٧٩-١٨٢ .
- (٧٥) هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .
- (٧٦) علي الزغل ، « اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مكانة المرأة في المجتمع الأردني » ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد ٨ ، العدد ٢ ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٠٧-١٤٩ .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو حوسة، موسى، « تأخير سن الزواج لدى العاملين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الاجتماعية »، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد ٩، عدد ٦، ١٩٩٤ .
- الأخرس، محمد صفوح، تركيب العائلة العربية ووظائفها: دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦ .
- الأخرس، محمد صفوح، علم اجتماع العائلة، دمشق، مطبعة طربين، ١٩٩٠ .
- الثاقب، فهد، « حول حجم وبنية الأسرة العربية والكويتية »، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ١-٢، الكويت، جامعة الكويت .
- الحسن، إحسان، التصنيع وتغير المجتمع، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١ .
- الحسن، إحسان، العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلية في تغير نمط العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١ .
- الربايعة، أحمد، مقومات التنمية ومعوقاتهما، دراسة تطبيقية في الريف الأردني، منشورات الجامعة الأردنية .
- الزغل، علي، « اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مكانة المرأة في المجتمع الأردني »، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٨، العدد ٢، ١٩٩٢ .
- العبيدي، إبراهيم، والخليفة، عبد الله، بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٩٢ .
- العتيبي، محمد، أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٩٤ .
- المجالي، قبلان، أثر تفضيل جنس المواليد وبعض العوامل الأخرى في حجم الأسرة وعملية الاستمرار في الإنجاب: دراسة ميدانية، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد ٩، عدد ٩، ١٩٩٤ .
- بركات، حلیم، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١ .
- بني هاني، عبد الرزاق، و الروابدة، محمد، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة اربد، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ٩، عدد ٣، ١٩٩٣ .
- حجازي، عزت، « الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها »، عالم المعرفة، وزارة الثقافة، الكويت، ١٩٧٨ .
- حطب، زهير، تطور بنى الأسرة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠ .
- خيرى، مجد الدين، « المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية »، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٨٤ .

- خيربي ، مجد الدين ، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية ، عمان ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، ١٩٨٥ .
- دائرة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ، ١٩٩٤ .
- سليم ، شاكراً مصطفى ، الحبابش : دراسة انثروبولوجية لقرية في أهواز العراق ، الطبعة الثانية ، بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٧٠ .
- شرايبي ، هشام ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، القدس ، منشوات صلاح الدين ، ١٩٧٥ .
- عثمان ، إبراهيم ، « التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ١٤ ، عدد ٣ ، ١٩٨٦ .
- قريظم ، عبد الهادي وآخرون ، « الأسرة السعودية : الدور والتغير وأثرهما في اتخاذ القرارات » ، الرياض ، جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحوث والتنمية ، ١٩٨١ .
- وزارة التخطيط ، الخطة الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٩٣-١٩٩٧ ، عمان .
- ياسين ، بو علي ، أزمة الزواج في سوريا ، بيروت ، دار ابن رشد ، ١٩٧٩ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Anton, Richard T.**, *Arab Villiage: A Social-Structural Study of Jordanian Peasant Community*, Bloomington: Indiana University, 1972.
- Barhoum, M.I.**, "Courtship, Marriage and Family in Jordan" (Mimeo).
- Berger, M.**, *The Arab World Today*, Garden City, N.Y., Double Day, Co., 1962.
- El-Asad Shuja; Khalifa, Alef**, "Family Structure in Relation of Fertility in Jordan", *Amman, Dep. of Statistics*, 1977.
- El-Khashab, Samia and Butler**, Observation of Contemporary American and Egyptian Family, *Egyptian Year Book of Sociology*, 1984, Vol. 6.
- Goode, William**, *World Revolution and Family Patterns*, N.Y., The Free Press, 1970.
- Luckes, Steven**, *Emile Durkheim, His Life and Work, A History and Critical Study*. StandFord University Press, StandFord, 1985.
- Mead, Margatet**, Some Theoretical Considerations on the Problem of Mother-Child Separation. *The American Journal of Orthopsychiatry*, Vol. 24, 1954.
- Oghurn, William**, "Technology and the Changing Family". Houghton Mifflin, Boston, 1955.
- Parsons, T. and Bales**, "The Family, Socialization and Interaction Process". The Free Press, 1955.
- Parsons, T.**, *Essays in Sociological Theory*, N.Y., Free Press, 1964.
- Prothro, E.T. and Diab, L.N.**, *Changing Family Patterns in the Arab East*, Beirut: American University, Beirut Press, 1974.

The Structural Characteristics of the Family in Southern Jordan – Field Study, Aiy District

SALIM AHMED ALQAISI and AHMED FALEH AL-OMOSH
Assistant Professor Associate Professor
Department of Sociology, College of Arts
Mu'tah University, Mu'tah – Jordan

ABSTRACT. The purpose of this research is to analyze the social characteristics of the family in Southern Jordan. Also, it aims to show the pattern of the family, polygamy, age marriage, fertility, authority, and family dispute.

The sample of this study included (250) families (including 1907 individuals), and they were selected randomly. The unit of the study was the household.

The findings of this study indicated that the great majority of the household heads were males, high rates of illiteracy among them, the family size was large, and the predominant of the endogamous marriage.

The study showed that the changes in the family structure were the following: the nuclear family was the predominant, new attitudes were emerged preferring exogamy marriage, and the traditional authority of the father decreased.

The study ends with a discussion of the social problem facing the family in Southern Jordan, e.g., polygamy, divorce, and the high rates of illiteracy among the heads of the household.